



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## المجلس الشعبي الوطني

### الجريدة الرسمية

### للمناقشات

الإدارة والتحرير : المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف : 73 . 86 . 00 الفاكس : 74 . 03 . 89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	<b>الإشتراك السنوي</b>	
	داخـل الوطن 600 دج.	خارج الوطن 1.400 دج.
	الطلاب 300 دج.	480 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 60 دج.	

### الفترة التشريعية السادسة

### الدورة العادية الأولى

### الجلسة العلنية المنعقدة

### يوم الثلاثاء 30 أكتوبر 2007

# فهرس

- التصويت على :
- مشروع القانون المتعلق بالمياه.
- مشروع القانون المتعلق بالتأمينات الاجتماعية
- مواصلة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2008.

## محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة المنعقدة

يوم الثلاثاء 30 أكتوبر 2007 (صباحا)

الرئاسة : السيد محمد عليوي، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السادة : - عبد المالك سلال، وزير الموارد المائية.

- الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي .

- كريم جودي، وزير المالية.

- محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان.

تشرف لجنة الإسكان والتجهيز والري والتهيئة العمرانية بإعداد تقريرها التكميلي عن مشروع القانون المعدل للقانون رقم 05-12 المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1426 الموافق 4 غشت سنة 2005 والمتعلق بالمياه، الذي أعدته بناء على إحالة من السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني لثلاثة (3) تعديلات، بتاريخ 21 أكتوبر سنة 2007، تمحورت حول الآتي :

- اقتراح تخفيض أجل التمديد إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2008 غير قابل للتجديد.

- اقتراح إلغاء أحكام المادة.

- اقتراح الإبقاء على التمديد كما هو وارد في مشروع القانون مع إيلاء الأولوية للبلديات.

لقد تابعت اللجنة باهتمام كبير مداخلات السيدات والسادة النواب، أثناء المناقشة العامة، وسجلت جملة من الانشغالات والمواقف التي أبدوها بخصوص الترتيبات المقترحة وكذا تخوفات بعضهم من تبعات وتأثيرات هذه الترتيبات في الاقتصاد الوطني عامة، وقطاع الموارد المائية خاصة.

وإذ تتفهم اللجنة جملة المواقف المعبر عنها، فهي تؤكد الغاية المشتركة للجميع، وهي الحفاظ على الثروة المائية لبلادنا التي هي في تناقص مستمر، والسهر على ردع ممارسات النهب والاستغلال الفوضوي لرمال الأودية.

ضمن هذا المنظور، وطبقا لأحكام النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني عقدت لجنة الإسكان والتجهيز والري والتهيئة العمرانية اجتماعا برئاسة السيد بطاهر لزرق، رئيس اللجنة، بحضور ممثل الحكومة، السيد عبد المالك سلال، معالي وزير الموارد المائية، والسادة مندوبي أصحاب التعديلات. وقد تميز

### افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الثالثة والعشرين صباحا

السيد رئيس الجلسة : بسم الله الرحمن الرحيم.  
الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسادة الوزراء وبالسادة النواب.

يعتذر السيد رئيس المجلس عن حضور هذه الجلسة بسبب ارتباطات هامة مع فخامة رئيس الجمهورية.

بداية أرحب بالسادة ممثلي الحكومة.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، التصويت على مشروع القانون المعدل للقانون رقم 05-12 والمتعلق بالمياه وكذا مشروع القانون المتمم للقانون رقم 83-11 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية.

عدد الحضور هو 204 والنصاب متوفر.

بداية أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الإسكان والتجهيز والري والتهيئة العمرانية لتقديم التقرير التكميلي الذي أعدته اللجنة عن مشروع قانون المياه، فليفضل.

المقرر : السلام عليكم.

شكرا السيد الرئيس.

التقرير التكميلي عن مشروع القانون المعدل للقانون رقم 05-12 المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1426 الموافق 4 غشت سنة 2005 والمتعلق بالمياه.

- ضرورة اعتماد مقاييس صارمة في إعداد دراسات التأثير ودفاتر الشروط.

- الإسراع في رفع القيود التي تعيق الاستثمار في المرامل والمحاجر مع تقديم تسهيلات إدارية وجبائية وتمويلية.

- العمل على إدراج تدابير تسمح للبلديات التي توجد في أقاليمها أودية أن تمارس في مجاريها أنشطة استخراج مواد الطمي، بالاستفادة من قسط من مداخيل هذا النشاط.

- تعزيز إجراءات الرقابة على ممارسي نشاط استخراج مواد الطمي من مجاري الأودية، وردع المخالفات المرتكبة في هذا المجال.

بهذا تتوجه اللجنة بالشكر للسيد ممثل الحكومة على استعداده طيلة أشغال اللجنة، وإلى السيدات والسادة النواب، وكذا مندوبي أصحاب التعديلات، على اسهاماتهم البناءة.

تلكم هي، أيتها السيدات، أيها السادة، أعضاء مجلسنا الموقر، مقدمة التقرير التكميلي، عن مشروع القانون المعدل للقانون رقم 05-12 المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1426 الموافق 4 غشت سنة 2005 والمتعلق بالمياه، المعروض عليكم للتصويت. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة :** شكرا للسيد المقرر ونشرع الآن في عملية التصويت.

المادة الأولى ورد عليها ثلاثة تعديلات وأحيل الكلمة إلى السيد منصور عبد العزيز مندوب أصحاب التعديل رقم 1.

**السيد منصور عبد العزيز :** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد نائب الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

فيما يخص التعديل المقترح من قبل مجموعتنا البرلمانية حركة مجتمع السلم لمشروع القانون المعدل والمتعلق بالمياه، فبعد النقاش البناء مع اللجنة ومع السيد وزير الموارد المائية، وبعد تفهمها لمبرراتنا ولمضمون اقتراحاتنا، وتضمن ذلك مقترح تعديل اللجنة القاضي بما يأتي :

- وجوب مراعاة حالات الأودية التي تمنح أو تمنع فيها استخراج الطمي وبعد دراسة التأثير ودقت الشروط، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد حدث فيضان ليلة البارحة في واد سيباو ببلدية سيدي داود في ولاية بومرداس، حيث غمرت المياه الكثير من بيوت المواطنين.

هذا الاجتماع بنقاش واسع ومععمق بين الأطراف الثلاثة التي تبادلت وجهات النظر حول الاهتمامات والانشغالات المطروحة.

وإذا كان الجميع يعي كل الوعي حقيقة الوضع، وما يترتب عنه من آثار سلبية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فإن القاسم المشترك يكمن في الإسراع في إيجاد البدائل الأكثر نجاعة لمواجهة الحاجة الاقتصادية المتزايدة.

وإذ تتفهم اللجنة موقف السيدات والسادة النواب بخصوص تعزيز الإطار القانوني من حيث منع عملية استخراج مواد الطمي من مجاري الأودية، بإدراج تدابير قانونية وتنظيمية لوضع حد لممارسة هذه الأنشطة في الأودية المتضررة، والترخيص بها حسب الحالة، في الأودية التي لايشكل فيها هذا النشاط خطرا، علما أن الأمر يتطلب أحيانا استخراج مواد الطمي منها من باب الصيانة والتطهير وتفاذي الأضرار المحتملة جراء تراكم مواد الطمي، فهي تشاطر السيدات والسادة النواب هذا الطرح شريطة إشراك الأطراف الفاعلة في هذا المجال سيما منها البيئة والفلاحة والطاقة والمناجم والأشغال العمومية والسكن.

وفي هذا السياق، فإن اهتمام اللجنة الذي يتعزز بمجموع الانشغالات والتخوفات التي أعرب عنها السيدات والسادة النواب، يصب في مسعى تحقيق المعادلة بين العمل بنبات وعزم على الاستغلال العقلاني لمجاري الأودية مع إيقاف ظاهرة نهب رمالها من جهة، وعدم التسبب في إحداث حالة انسداد للمشاريع التنموية الجاري إنجازها، سيما في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو لسنتي 2005-2009.

وعليه، ترى اللجنة أنه لا مانع من تمديد نشاط استخراج مواد الطمي من مجاري الأودية، شريطة إدراج حكم جديد يراعي وضع الأودية والمناطق حسب الحالة في منح تراخيص الاستغلال وتكييف مضامينها.

هذا، وحرصا على متابعة هذا الموضوع بكل ما يطرحه من أبعاد أساسية، واستجابة للانشغالات المطروحة، ستسعى اللجنة إلى الاطلاع عن كثب على حقائق الوضعية ميدانيا، كما أنها ستطلب الاستماع إلى وزير الطاقة والمناجم بخصوص سياسة الاستثمار في المرامل والمحاجر، التي تشكل، في نظر اللجنة، البديل الأنجع على الأمد المتوسط والطويل.

وفي هذا الإطار، لا يفوت اللجنة أن توصي بما يأتي :

- العمل على إرساء آليات التنسيق والعمل المشترك بين القطاعات الوزارية ذات العلاقة في مجال منح رخص الاستغلال.

فهل ننتظر تضرر كل الولايات حتى نتخذ الإجراءات؟ لأن الخبراء والمواطنين، دقوا ناقوس الخطر.

زملائي النواب، الحلول البديلة متوفرة والمشكل يتعلق بكثير من القطاعات وليس فقط بوزارة الموارد المائية، والحكومة قادرة على تبني هذه الحلول وتجسيدها فيمكن استغلال المحاجر والجبال المختلفة وفي كل أنحاء الوطن، بل يمكن حتى استيراد معاميل تكسير الحجارة دون الرسم على القيمة المضافة كمرحلة أولية، لا حياة دون ماء، فالوزير شخصيا صرح يوما، أنه ستتشب حروبا من أجل الماء في المستقبل.

زميلاتي زملائي النواب، من أجل الحفاظ على هذه الثروة المتمثلة في المياه الجوفية، وعلى البيئة وصحة المواطنين، أعرض عليكم التعديل المتمثل في إلغاء المادة الأولى المتضمنة تمديد المدة الاستثنائية بعامين آخرين، وأقترح تطبيق القانون رقم 05-12 لسنة 2005 الذي يمنع ذلك ويحمي هذه الثروة الأساسية. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة : شكرا، وأحيل الكلمة إلى مقرر اللجنة.**

**المقرر : شكرا.**

رأي اللجنة : درست اللجنة اقتراحات التعديلات الثلاثة، بحضور مندوبي أصحابها وكذا ممثل الحكومة من خلال تبادل وجهات النظر وقف الجميع على الضرر الذي تسببه عملية استخراج مواد الطمي من مجاري الأودية من جهة، وضرورة استكمال إنجاز مشاريع البناء والمنشآت الأساسية من جهة أخرى.

وقد أفضى النقاش الواسع إلى ما يأتي :  
بخصوص اقتراح التعديل رقم 01 فقد تفهم مندوب أصحابه مبررات اللجنة المتمثلة في عدم كفاية أجل سنة واحدة للإعداد والتحضير لبدائل جديدة، خاصة وأن الاستثمار في المرامل والمحاجر يتطلب إجراءات وترتيبات تستغرق وقتا أطول، وبالتالي، فإن فترة سنتين المقترحة في مشروع القانون تعتبر فترة معقولة. وفي هذا الصدد أكد السيد ممثل الحكومة أنه سيتم التركيز مستقبلا على تشجيع القطاع العام للإسراع في الاستثمار في هذا المجال.

أما اقتراح التعديل رقم 02 فقد اقتنع مندوب أصحابه بأن الانشغال المعبر عنه يندرج ضمن إطار التشريع المالي والجبائي، وسيتم التكفل به في شكل توصية في تقرير اللجنة، مع حرص الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لاستفادة البلديات المعنية من قسط من المداخل الناجمة عن ممارسة أنشطة استخراج مواد الطمي من مجاري الأودية الواقعة في أقاليمها.

- تشكيل لجنة مشتركة مع مختلف القطاعات الوزارية المعنية، لضبط قائمة هذه الأودية.

لذا فإننا مع تعديل اللجنة المقترح والمتضمن انشغالاتنا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة : شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمان سهلي مندوب أصحاب التعديل رقم 02.**

**السيد عبد الرحمان سهلي : بسم الله الرحمن الرحيم. شكرا السيد الرئيس،**

لقد تفهمت اللجنة التعديل الذي تقدمنا به بخصوص مساعدة البلديات لاستغلال المرامل وضمنت ذلك توصياتها وهي مشكورة، والاتفاق حاصل بيننا، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة : شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة نادية بويغلة المولودة شويتم مندوب أصحاب التعديل رقم 03.**

**السيدة نادية بويغلة المولودة شويتم : شكرا السيد نائب الرئيس. السادة الوزراء، زملائي النواب، سلام الله عليكم.**

أثناء مناقشتنا القانون المتضمن تمديد المدة الاستثنائية استخراج مواد الطمي من الوديان لعامين آخرين، وصلتنا رسائل ونداءات عدة من مسؤولين ومواطنين من كافة أنحاء الوطن، خاصة من ولايتي تيزي وزو وبومرداس، حيث وصل الضرر إلى درجة كارثية، وانتقلت وفود من المواطنين إلى العاصمة، حيث طلبوا منا إلغاء تمديد هذه الحالة الاستثنائية وإيقاف نهب رمال الوديان.

أكد كل الخبراء، وباعتراف الوزير، أن استخراج مواد الطمي من الوديان ونهبها أضر وأصبح خطرا يهدد حقا البيئة، نظرا إلى الانعكاسات المنجزة عنها، ومنها :

- إفقار طبقات المياه الجوفية بل اختفائها أحيانا.
- تلوث متزايد للمياه الجوفية بسبب تناقص سمك الطبقات الراشحة باعتبار أن الرمل هو بمثابة "فلتر" بالنسبة إلى المياه، وهذا التلوث ينعكس لا محالة على صحة المواطن بانتشار الأوبئة.
- تعرية الأساسات وتهديم المنشآت المنجزة على حواف مجاري الوديان، خاصة الجسور العابرة وفيضانات وفقدان مساحات كبيرة من الأراضي الفلاحية، فحتى الشواطئ البحرية لم تنج من هذا النهب، مثل شواطئ بومرداس وتيفزيرت بولاية تيزي ورو،

لذا، تقترح اللجنة التصويت على هذه المادة في صياغتها الجديدة وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة : شكرا.**

مادامت اللجنة قد عدلت تقريرها التكميلي، أعرض المادة الأولى في صياغتها الجديدة للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على المادة 1 المتضمنة المادة 14 في صياغتها الجديدة.

أعرض المادة 02 كما وردت في مشروع القانون للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة كما وردت في مشروع القانون.

طبقا للمادة 36 من القانون العضوي رقم 99-02 الناظم للعلاقات، أعرض نص مشروع القانون المعدل للقانون 05-12 المتعلق بالمياه، بكامله للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على نص مشروع القانون المعدل للقانون رقم 05-12 المؤرخ في جمادى الثانية 1426 الموافق 14 غشت 2005 المتعلق بالمياه، أسأل السيد ممثل الحكومة وزير الموارد المائية، إن كان يرغب في أخذ الكلمة؟ شكرا. أسأل رئيس اللجنة؟ تفضل.

**السيد رئيس اللجنة : شكرا السيد الرئيس.**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد الرئيس،

السيد ممثل الحكومة،

الأخوات والإخوة النواب،

السادة الحضور.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مجلسنا اليوم بتصويته على نص مشروع هذا القانون، يفتح للحكومة آفاقا إضافية لمواصلة الجهود واستكمال إنجاز المشاريع المسجلة في البرنامج التكميلي لدعم النمو، وإذ

وعن اقتراح التعديل رقم 03 فإن اللجنة لا تشاطر أصحاب التعديل الراي للمبررات الآتية :

- إن المنع التام والفوري لهذه الأنشطة عبر كل الأودية سيؤدي إلى شل مشاريع التنمية، في ظل عدم توفر بدائل أخرى عن مواد الطمي في الوقت الراهن.

- لا يراعي هذا الاقتراح وضعية الأودية حسب الحالة، إذ هناك أودية متضررة فعلا ويتطلب الأمر إيقاف هذه الأنشطة في مجاريها، في حين هناك أودية أخرى غير متضررة، وأودية تشهد تراكما كبيرا لمواد الطمي في مجاريها، ويتطلب الأمر استخراجها.

وفي هذا السياق، يجب اعتماد المعادلة بين الحفاظ على المورد المائي وتلبية الحاجة الاقتصادية المتزايدة.

وضمن هذا المنظور، واستجابة إلى انشغالات السيدات والسادة النواب، ووعيا منها بأهمية الموضوع، بادرت اللجنة إلى تعديل المادة بإدراج حكم يقضي بالزامية مراعاة وضعية مجاري الأودية حسب الحالة، في منح أو منع تراخيص الاستغلال وتحديد مضامينها، وكذا إضفاء الصرامة في إعداد دفاتر الشروط ودراسات التأثير، على أن تتكفل بذلك لجنة مشتركة بين القطاعات الوزارية المعنية.

وعليه، تصاغ المادة الأولى المعدلة كما يأتي :

المادة الأولى المعدلة : تعدل وتتم أحكام المادة 14 من القانون رقم 05-12 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 4 غشت سنة 2005، المذكور أعلاه وتححرر كما يأتي :

"المادة 14: دون تغيير،

وبصفة انتقالية، إلى غاية 31 غشت سنة 2009، يمكن الترخيص بالاستخراج في إطار نظام الامتياز المرفق بدفتر الشروط مع مراعاة دراسات التأثير المعدة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

يجب مراعاة وضعية المناطق والأودية حسب الحالة في منح أو منع الترخيص المذكور أعلاه.

تشكل لجنة مشتركة بين القطاعات الوزارية المعنية، لضبط قائمة الأودية المعنية بترخيص أنشطة استخراج مواد الطمي أو منعها.

الباقي دون تغيير.

المواد 44 و 61 و 62 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، وبناء على إحالة من قبل السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، خصصت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني اجتماعا لدراسة اقتراحات التعديلات البالغ عددها (3) ثلاثة والتي تمحورت أحكامها فيما يأتي :

- إلغاء المادة الفرعية 6 مكرر من المادة 2 معدلة المتعلقة بتقديم البطاقة الإلكترونية وجوبا من أجل الحصول على علاج أو خدمات مرتبطة بالعلاج قابلة للتعويض،

- تميم المادة الفرعية 6 مكرر1 من المادة 02 معدلة بالتعريف ببعض المعلومات التي يجب أن تتضمنها البطاقة الإلكترونية وإمكانية تحديد المعلومات الأخرى عن طريق التنظيم.

- تميم المادة الفرعية 65 مكرر3 من المادة 3 معدلة بإضافة عبارة "قراءة وإدخال" على مستوى البند الأول من المادة مع حذف عبارة "قابلة للتعويض" من البند نفسه وإدراجها في البند الثاني المتعلق بإعادة الفواتير وإرسالها.

- إضافة بند جديد يتعلق بمجال تدخل المستخدمين كل حسب اختصاصاته.

وفي هذا الصدد استمعت اللجنة بحضور ممثلي وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وكذا السيد مدير صندوق الضمان الاجتماعي بالنيابة إلى مندوبي أصحاب التعديلات اللذان قدما الأبعاد والأهداف المرجوة من هذه التعديلات المقترحة. وسمح هذا الاجتماع للأطراف بتبادل وجهات النظر حول جوهر الانشغالات المعبر عنها ومضمونها وكذا معالجتها ضمن احترام جوهر فلسفة النص المقترح.

ولقد خلصت اللجنة من خلال هذه المناقشة إلى :

(1) عدم تبني التعديل رقم 01 المتمثل في اقتراح إلغاء المادة الفرعية 6 مكرر1 من المادة 2 على أساس أن جوهر المادة المذكورة أعلاه تتعارض مع فحوى المادة 54 من الدستور التي تضمن الحق في الصحة العمومية لكل المواطنين، غير أن اللجنة تؤكد أن حكم المادة 6 مكرر 1 لا يتنافى مع المبدأ الدستوري، إذ أن هذه المادة تكرر إجراء تقنيا يتمثل في استبدال البطاقة الورقية بالبطاقة الإلكترونية، وصيغة الوجود في تقديم البطاقة الإلكترونية أثناء العلاج لا تعني المساس بالحق في العلاج وإنما يقصد منها تمكين المؤمن له اجتماعيا من الحصول على التعويض.

أما فيما يخص الاستعجال الطبي فيتم تحديده من قبل الطبيب دون سواه.

(2) فيما يخص التعديلات رقمي 02 و 03، فقد حصل اتفاق مع مندوب أصحاب التعديل على الإبقاء على المادة 6 مكرر1 من

تشاطر اللجنة الحكومة، الرأي والموقف بضرورة إدراج هذا التعديل وتمديد الأجل لعمليات استخراج مواد الطمي من مجاري الأودية، بما لها من آثار كارثية في الوفرة الكمية والنوعية للمياه الجوفية وكذا تداعياتها البيئية، فإنها تلح على حتمية الإسراع في إيجاد بدائل أخرى، لأن الاستمرار في هذه الأنشطة وعلى الوتيرة الحالية نفسها، بل والمتصاعدة سيؤدي حتما إلى وضعية يستحيل التحكم فيها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تفعيل آليات الرقابة على أنشطة استخراج مواد الطمي، وتعزيز جهاز التسيير الإداري والتقني وتشديد العقوبات على مرتكبي المخالفات وترقية الوعي المدني بهذه المسألة، هي أدوات كفيلة بضمان تكفل أحسن بالموارد المائي وحمايته المستدامة، وفي الأخير وإذ تنوه لجنة الإسكان والتجهيز والري والتهيئة العمرانية، بالجهود التي تبذلها السلطات العمومية، للتكفل بقطاع المياه وترقية الوعي بحيوية هذا المجال، فإنها تشجع الجميع بذلك على بذل المزيد من الجهد والعمل في جميع المجالات والقطاعات خدمة لصالح الوطن.

ختاما نتقدم بالشكر الموفور إلى السيد ممثل الحكومة، السيد عبد المالك سلال والسادة أعضاء اللجنة وكذا السادة النواب الذين تدخلوا في المناقشة العامة وللإخوة النواب، الذين تفضلوا بتقديم التعديلات، كما أشكر مندوبي حركة مجتمع السلم، وكذا مندوب حزب جبهة التحرير الوطني الذي تفهم موقف اللجنة، وكل السادة النواب على اسهاماتهم في إنجاح عمل اللجنة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة :** وعليكم السلام.

نتنقل إلى التصويت على مشروع القانون المتعلق بالتأمينات الاجتماعية، وأحيل الكلمة إلى مقرر لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني، لتقديم تقرير اللجنة، فليتفضل.

**المقرر :** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد الرئيس،

السيد ممثل الحكومة،

السادة ممثلي الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في إطار إعداد التقرير التكميلي عن مشروع القانون المتمم للقانون رقم 83-11 المؤرخ في 21 رمضان 1403 الموافق 02 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية وطبقا لأحكام

لذا نعتبر أن هذا سابق لآوانه، لأن هذا لا يتعلق بالعصرنة، وليس لدينا أجهزة إحصائية كفيلة بالمهمة، فمن الذي سيتكفل بخمسة عشرة (15) مليون جزائري وجزائرية، خاصة وأننا لسنا بحاجة إلى الاقتصاد في مصاريف الدولة، كون مداخيل الدولة لا بأس بها.

إننا نطالب بتأجيل هذا الإجراء إلى غاية استكمال العملية حتى لا يبقى أي جزائري خارج التغطية الاجتماعية، فمثلا على وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي أن تفرض على أرباب العمل، التصريح بكل عامل يشغل، وهذه تعد من الإجراءات الوقائية، لهذه الأسباب نعتبر التسعيرة الجديدة ستدخل حيز التطبيق في هذه الفترة بالذات، مما يشكل خطورة تهميش 15 مليون جزائري في حين أن الأوضاع الصحية ببلادنا بصفة عامة ليست على مايرام اليوم، بينما الموارد المالية متوفرة بكثرة، لذلك ألح على زميلاتي وزملائي بأنه لا يحق لنا بصفنا نوابا إلغاء حق العلاج لملايين من الجزائريين فهي مسؤولية يشهدها التاريخ، وأنا على يقين أنه من المفروض أن السيد الوزير المعني على علم بالوضع، وبضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة قبل المبادرة بأي عمل آخر، بل كل الإجراءات حتى لا يبقى من لا تشملهم التغطية العلاجية، لأن القوة القاهرة والحالة الاستعجالية يحددها الطبيب بعد فحص المريض وليس قبله..

**السيد رئيس الجلسة :** شكرا.. سأمنحك الكلمة فيما بعد. أحيل الكلمة إلى مقرر اللجنة.

**المقرر :** شكرا سيدي الرئيس. رأي اللجنة : بخصوص تعديل إلغاء المادة الفرعية رقم 6 مكرر 2 وللأسباب الآتية :

- حيث أن البطاقة الإلكترونية ما هي إلا وسيلة جديدة تعوض البطاقة الورقية للضمان الاجتماعي ولا تؤثر بأي حال من الأحوال في النظام المعمول به فيما يخص الرعاية الصحية للمواطنين. - كما أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أنشئ أساسا بغرض التكفل بالمؤمنين اجتماعيا دون سواهم، غير أنه يسهم بصفة فعالة في عملية تمويل المستشفيات، وإسهامات أخرى خاصة كالتجهيز والتكوين والتأهيل، وأن الرعاية الصحية لجميع المواطنين متكفل به من قبل المصالح الوزارية المعنية، وعليه ترى اللجنة الإبقاء على هذه المادة المعدلة كما هي :

المادة 6 مكرر 2 : "تقدم البطاقة الإلكترونية وجوبا لكل مقدم علاج أو هيكل علاج أو مقدم خدمات مرتبطة بالعلاج من أجل الحصول على أي أداء علاج أو خدمات مرتبطة بالعلاج قابلة للتعويض من قبل الضمان الاجتماعي باستثناء حالتي الاستعجال الطبي والقوة القاهرة". شكرا سيدي الرئيس.

المادة 2 كما وردت في التقرير التمهيدي، كون الانشغال المطروح متكفل به على مستوى نص مشروع القانون، وإعادة صياغة المادة 65 مكرر 3 من المادة (3) بما يضمن التكفل باقتراح هذا التعديل.

وفي الختام فإن لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني قد سجلت بارتياح تبني السادة النواب الاهتمام والانشغالات نفسها من خلال المناقشة العامة لهذا المشروع في الجلسة العلنية، حيث تبين من خلال التدخلات العديدة وإيداع التعديلات الكتابية حرص السادة النواب على وضع آليات لعصرنة وتطوير وكذا ترشيد سير منظومة الضمان الاجتماعي وتأكيد ضرورة الحفاظ على التوازن المالي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وحقوق المؤمنين لهم اجتماعيا.

تلكم هي أيتها السيدات، أيها السادة، أعضاء مجلسنا الموقر، مقدمة التقرير التكميلي عن مشروع القانون المتمم للقانون رقم 83-11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 02 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية المعروض عليكم للتصويت. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة :** شكرا.

نشرع في عملية التصويت، ونبدأ بالمادة 6 مكرر 2 الواردة في المادة 2 معدلة والتي ورد عليها تعديل واحد، وأحيل الكلمة إلى السيد مراد منصور مندوب أصحاب التعديل رقم 01.

**السيدة لوزة حنون (نيابة عن السيد مراد منصور) :** أنا من أصحاب التعديل وأتدخل نيابة عن الذي قدم التعديل أمام اللجنة.

إننا نقترح إلغاء المادة 6 مكرر 2 نظرا إلى الأسباب التي سأتلوها، كما أتوجه في ذات الوقت إلى زملائي وزميلاتي النواب وإلى السيد الوزير، لأن هذا الإجراء الذي يفرض استعمال وتقديم البطاقة الإلكترونية، لطلب أي علاج وفي أي وضع كان، باستثناء الحالات الاستعجالية أو القوة القاهرة، سيضع 15 مليون جزائري وجزائرية في خطر، بأن يصبحوا محرومين في الحق في العلاج، لأن السيد الوزير هو الذي قدم هذه الأرقام، فمن أصل عشرين مليون ساكن يتمتعون بالحماية الاجتماعية، 15 مليون منهم ليسوا مؤمنين، في فرنسا التي تعد من الدول المتقدمة والمتحكمة جيدا في الإعلام الآلي، لديها هيئات متخصصة في الإحصاء تلم بكل صغيرة وكبيرة فيما يتعلق بالميدان الاجتماعي وبشرائح المجتمع، لم تطبق نظام بطاقة "فيتال" بشكل إجباري، إلا في العشر سنوات الأخيرة، بعد أن كانت اختيارية، حتى لا يكون هناك حاجز بين الطبيب والمريض، وهذا من أخلاقيات المهنة.

**السيد رئيس الجلسة :** شكرا السيد الوزير، والآن أعرض المادة 6 مكرر 2 التي ورد عليها التعديل الذي قدمته السيدة لوبيزة حنون، ولقد استمعت إلى رد المقرر بشأنه وإلى تدخل السيد الوزير كذلك. إذن أعيد. أعرض المادة 6 مكرر 2 الواردة في المادة 2 معدلة كما عدلتها اللجنة في التقرير التمهيدي للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

المتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة.

نتقل إلى المادة 6 مكرر 1، الواردة في المادة 2 معدلة والتي ورد عليها تعديل واحد، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد كمال رزقي مندوب أصحاب التعديل رقم 02، فليتنفضل.

**السيد محمد كمال رزقي :** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

الإخوة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم.

نيابة عن أصدقائي وزملائي، أصحاب التعديل من المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني الذين أشكرهم على الثقة، أقدم لكم بإيجاز مضمون هذا التعديل، الذي ينصب على محتوى البطاقة الإلكترونية، الذي كنت أرى فيه اهتماما كبيرا بالمريض كمعلومات طبية وكذا بالنسبة إلى الصندوق من أجل الحفاظ على التوازنات المالية حتى لا يعيد المريض إجراء الفحوصات التي قام بها من قبل ولكن بعد المناقشة على مستوى اللجنة التي أشكر رئيسها وأعضائها وأشكر كثيرا المدير العام للصندوق على تفهمهم موضوع التعديل الذي أخذ بعين الاعتبار في المادة، كما وردت في مشروع الحكومة، وقد أفهموني الإخوة بأن البطاقة تحتوي على كل الفحوصات التي أجراها المريض مخزنة في الذاكرة، وتم التفاهم مع اللجنة التي أشاطرها الرأي وأشاطر ما ورد في المادة، كما وردت في مشروع الحكومة وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة :** شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد المقرر، فليتنفضل،

**المقرر :** شكرا سيدي الرئيس.

تشير اللجنة إلى أنه تم الاتفاق على إبقاء المادة كما وردت في التقرير التمهيدي كون الانشغال الرامي إلى تحديد مضمون البطاقة

**السيد رئيس الجلسة :** شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير ممثل الحكومة.

**السيد الوزير :** شكرا سيدي الرئيس.

بداية أود أن أشكر اللجنة على تفهمها بالضبط لمحتوى المادة، ومع احترامي للسيدة لوبيزة حنون التي أحترمها كثيرا، فهذا المشروع لا يتعارض إطلاقا... كما يتنافى تماما مضمونه مع ما ورد في تدخلكم.

إن وجوب تقديم البطاقة الإلكترونية إلى الهياكل المختصة بتقديم العلاج أو إلى الطبيب، هي نفسها البطاقة الحالية التي يذهب المؤمن عند مقدم العلاج ويقدم البطاقة الحالية حتى يستطيع الضمان الاجتماعي تعويض مقدم العلاج والمؤمن الاجتماعي، فأين يكمن إذن حق التنافي؟ وأين الإشكال؟

هناك سوء فهم لست أدري كيف أفسره، فلا تغيير ولا مساس بالحق إطلاقا، إطلاقا، فالأمور وردت بطريقة تقنية بحتة، فحاليا إذا لم يقدم المؤمن البطاقة الورقية الحالية لا يعوض فعلى أي أساس سوف تعوضه هيئة الضمان الاجتماعي؟ لا يتم تعويضه طبعاً، هذا سوء فهم ناجم عن الدفاع عن الضمان الاجتماعي، فهذه الإجراءات تستند وتهدف إلى الدفاع عن هيئة الضمان الاجتماعي، على أساس مبادئه الحالية، نحن نريد إنقاذ الضمان الاجتماعي بمبادئه الحالية، هذا هو هدف الحكومة وخاصة هدف وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، فأنا أدافع عن نظام الضمان الاجتماعي بمبادئه الحالية، ولا يحرم إطلاقا لا 15 ولا 20 مليون جزائري، فما يستند إليه المؤمن اجتماعيا هو البطاقة سواء كانت الإلكترونية أو الورقية، ومن ليست بحوزته بطاقة الضمان الاجتماعي لا يتم تعويضه، فهو يتلقى العلاج المجاني في الهياكل العمومية وكان من المفروض أن يكون دفاعكم اليوم بخصوص مجانية العلاج على مستوى الهياكل العمومية وهو موجود أدخلت شخصيا تعديلا عند دراسة مشروع القانون المعدل لقانون الصحة الحالي الذي سيعرض عليكم وستجدونه يتضمن مبدأ مجانية العلاج في الهياكل العمومية بالنسبة إلى الذين يخضعون إلى العلاج الاستشفائي بالمستشفى.

أما بخصوص هذه المادة وتعارضها مع الحق في الصحة وأنها تحرم 25 مليون جزائري من الحق في العلاج، لا أساس لها من الصحة ولست أدري كيف فسرت الأمر بهذه الطريقة وسيكون لي حديث معكم بهذا الشأن فيما بعد، حتى أقنعكم جيدا بأن هذا الأمر ليس له أية علاقة بما صرحتم به، وشكرا.

**المقرر :** شكرا سيدي الرئيس.  
 بخصوص مضمون تتميم المادة الفرعية 65 مكرر 3 والتي تتضمن إضافة عبارة قراءة وإدخال البند الثاني التي تنص على طريقة استعمال البطاقة الإلكترونية والمفاتيح من قبل هياكل الصحة وممارسيها، مع حذف عبارة "قابلية للتعويض" من البند الأول وإدراجها في البند الثاني المتعلق بإعداد وإرسال الفواتير الإلكترونية وإضافة بند جديد ينص على مجال تدخل المستخدمين كل حسب اختصاصه، حيث ترى اللجنة أنه بعد نقاش مستفيض حول مضمون وأبعاد الحكم الذي ورد في هذا التعديل أتفقت اللجنة مع مندوب أصحابه على تبني جوهر الحكم المقترح وهذا لموضوعيته إذ يسمح بإحصاء كل المعلومات المتعلقة بالمتابعة الكاملة للمريض دون حصرها على الأداءات القابلة للتعويض، وعليه تصاغ المادة 65 مكرر 3 المعدلة على النحو الآتي :

المادة 65 مكرر 3 معدلة : "يتعين على مقدمي العلاج أو هياكل العلاج أو الخدمات المرتبطة بالعلاج، لا سيما مستخدمي الصحة باستعمال البطاقة الإلكترونية للمؤمن له اجتماعيا مع مفاتيحهم الإلكترونية من أجل :

- قراءة وإدخال كل عمل وخدمة علاج أو خدمات مرتبطة بالعلاج المقدمة للمؤمنين لهم اجتماعيا و/أو ذوي حقوقهم.
- إعداد وإرسال الفواتير الإلكترونية لهيئات الضمان الاجتماعي بغرض التعويض.
- لا يمكن لهؤلاء المستخدمين التدخل إلا في مجال اختصاصي.
- يمكن أن يكون الاستعمال بواسطة برمجيات معتمدة ومقدمة مجانا من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي".

تقتصر اللجنة التصويت على هذه المادة في صياغتها الجديدة. وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة :** شكرا، أعرض المادة 65 مكرر 3 الواردة في المادة 3 معدلة، كما عدلتها اللجنة في التقرير التكميلي، للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

المتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة.

نتنقل إلى المادة الجديدة المقترحة من قبل اللجنة وهي المادة 4 مكرر جديدة وأحيل الكلمة إلى السيد المقرر.

الإلكترونية متكفل به، إذ أن البطاقة الإلكترونية تعد ملفا كاملا محمولا يتضمن كل المعلومات الخاصة بالمؤمن له اجتماعيا في نظام إلكتروني -تقني- متكيف والتغيرات والمستجدات الحادثة. وعليه، تقترح اللجنة التصويت على المادة 2 المعدلة كما وردت في التقرير التمهيدي، وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة :** شكرا.

أعرض المادة 6 مكرر 2 الواردة في المادة 2 معدلة كما عدلتها اللجنة في التقرير التمهيدي، للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

المتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة.

نتنقل إلى المادة 65 مكرر 3 الواردة في المادة 3 معدلة، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد كمال رزقي مندوب أصحاب التعديل رقم 03، .

**السيد محمد كمال رزقي :** مرة أخرى شكرا السيد الرئيس.

يتماشى هذا التعديل، في نفس سياق التعديل الأول، فورد في مضمون المادة الواردة في مشروع الحكومة وكذا في التقرير التمهيدي للجنة، أنه كان يكتفي بالفحوصات والأعمال القابلة للتعويض، ولقد اقترحت في الوهلة الأولى للجنة التعديل الذي مفاده أن مضمون البطاقة يجب أن يحتوي على كل الفحوصات القابلة وغير القابلة للتعويض، فربما تتطور التعويضات لتشمل الفحوص غير القابلة للتعويض والعكس كذلك.

هذا فيما يخص الانشغال الأول أما الانشغال الثاني فيخص استعمال المفاتيح للحفاظ على السر الطبي، ولتحديد الاستعمال الشخصي للبطاقة وكان تحصيل حاصل، وأخذت اللجنة مرة أخرى بعين الاعتبار هذا التعديل وهي مشكورة كثيرا وكذا الإخوة العاملين بالصندوق، ولا يفوتني أن أشكر السيد الوزير، من جبهة التحرير الوطني على شجاعته... لتسمح لي السيد الرئيس، حقيقة، الوزير من حزب جبهة التحرير الوطني.. وعلى إدخاله هذه الحداثة، فأنا طبيب وأعني ما أقول عندما يأتي المريض مقدما بطاقته الإلكترونية، بإمكانني معرفة الفحوصات التي أجراها من قبل، لأننا لا نستطيع التحدث عن الضمان الاجتماعي، فهو نظام تضامني يجب حمايته وحماية التوازنات المالية.

**السيد رئيس الجلسة :** شكرا السيد محمد كمال رزقي، وأحيل الكلمة إلى السيد المقرر، فليفضل.

المادة 65 مكرر 1 الواردة في المادة 3 والمادة 93 مكرر 2،  
السيد رئيس الجلسة : تفضل، أكمل السيد المقرر قراءة المواد.  
المقرر : المادة 65 مكرر 1 الواردة في المادة 3، والمادة 93 مكرر  
2 والمادة 93 مكرر 4 الواردتان في المادة 4 والمادتان 5 و6.

السيد رئيس الجلسة : أعرض هذه المواد كما وردت في مشروع  
القانون للتصويت.  
المصوتون بنعم... شكرا.  
المصوتون بلا... شكرا.  
الممتنعون... شكرا.  
أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المواد كما وردت في  
مشروع القانون.

وطبقا للمادة 36 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في  
20 ذي القعدة عام 1419 الموافق لـ 8 مارس سنة 1999 الذي  
يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما  
وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أعرض نص  
مشروع القانون المتمم للقانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 يوليو  
سنة 1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية بكامله للتصويت.  
المصوتون بنعم... شكرا.  
المصوتون بلا... شكرا.  
الممتنعون... شكرا.  
أعتبر أن المجلس قد صوت على مشروع هذا القانون بكامله.  
وأسأل السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي إن كان  
يرغب في أخذ الكلمة، تفضل.

السيد الوزير : شكرا السيد الرئيس.  
بسم الله الرحمن الرحيم.  
السيد رئيس الجلسة الموقر،  
السيدات والسادة النواب الأفاضل.

أود أن أشكر جزيل الشكر السيدات والسادة النواب على تصويتهم  
على مشروع هذا القانون، الذي يمهد الطريق لتكريس إحدى أهم  
المراحل في مسار عصنة المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي.

إن تجسيد نظام البطاقة الإلكترونية للضمان الاجتماعي والذي  
يعد هذا القانون سندا له، سيسمح لا شك بمتابعة برنامج  
الإصلاحات الذي شرع فيه منذ أكثر من ثلاث سنوات والذي  
سيسمح أيضا بدعم أركان المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي  
وتوطيدها، لا سيما من خلال ترشيد النفقات بما يحفظ توازنها

المقرر : تقترح اللجنة إضافة مادة جديدة، وحرصا منها على  
توحيد المفاهيم اللغوية تقترح مادة جديدة من شأنها ضمان  
انسجام المصطلحات المكرسة في هذا القانون وذلك بتعميم  
مصطلح المؤمن له اجتماعيا الذي جاء به مشروع القانون عوض  
مصطلح المؤمن له الوارد في القانون الساري المفعول، حيث  
تصبح المادة 4 مكرر جديدة : يستبدل مصطلح " المؤمن له"  
بمصطلح " المؤمن له اجتماعيا" في كل مواد القانون رقم 83-  
11 المؤرخ في 21 رمضان من عام 1403 هـ الموافق لـ 2 يوليو  
1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية التي ورد فيها هذا  
المصطلح". وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة : شكرا،  
أعرض المادة 4 مكرر جديدة للتصويت.  
المصوتون بنعم... شكرا.  
المصوتون بلا... شكرا.  
الممتنعون... شكرا.  
أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المادة الجديدة.

نتنقل الآن إلى المواد التي عدلتها اللجنة في تقريرها التمهيدي،  
وأحيل الكلمة إلى السيد مقرر اللجنة ليقرا أرقامها.

المقرر : أرقام المواد المعدلة في التقرير التمهيدي هي :  
المادة 6 مكرر الواردة في المادة 2 معدلة .  
المادة 65 الواردة في المادة 3 معدلة.  
المادة 65 مكرر 2 الواردة في المادة 3 معدلة. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة : أكمل قراءة بقية المواد.  
المقرر : هناك أيضا مواد أخرى هي :  
المادة 65 مكرر 1 الواردة في المادة 3.  
المادة 93 مكرر 2 والمادة 93 مكرر 4 الواردتان في المادة 4  
والمادتان 5 و6. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة : شكرا.  
أعرض هذه المواد كما عدلتها اللجنة في تقريرها التكميلي  
للتصويت.  
المصوتون بنعم... شكرا.  
المصوتون بلا... شكرا.  
الممتنعون... شكرا.  
أعتبر أن المجلس قد صوت على هذه المواد.

أعرض الآن المواد التي بقيت كما وردت في مشروع القانون  
للتصويت، وأحيل الكلمة إلى السيد مقرر اللجنة ليقرا المواد  
كما وردت في مشروع القانون وهي :

**السيد عيسى صلاح :** شكرا سيدي الرئيس.  
بسم الله الرحمن الرحيم.  
السيد الرئيس،  
السادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
رجال الصحافة والإعلام،  
سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.  
أما بعد،

بادئ ذي بدء أهني الشعب الجزائري برمته بعيد الثورة، عيد أول نوفمبر، وأخص بالتهناني المجاهدين وذوي الحقوق من أرامل الشهداء وأبنائهم.

سيدي الرئيس،  
لقد سجلنا في برنامج الحكومة...

**السيد رئيس الجلسة (يتدخل):** رجاء قليل من الهدوء في القاعة، أخوكم يتحدث، تفضل.

**السيد عيسى صلاح (يوصل):** لقد سجلنا في برنامج الحكومة وكذلك في مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2008، اهتمام الدولة بالتنمية في الجنوب، واستحدث لهذا الغرض، صندوق التنمية في الجنوب، نشمن هذا الإجراء وندعمه، مادام يحقق الاستقرار وينعش التطور في هذه المنطقة الحساسة من وطننا الحبيب.

كما أن هناك برنامج خاص بالهضاب العليا...

**السيد رئيس الجلسة (يتدخل):** الرجاء من الإخوة النواب التزام أماكنهم وفسح المجال للأخ المتدخل لإكمال مداخلته، تفضل.

**السيد عيسى صلاح (يوصل):** وهو برنامج طموح يسعى بدوره إلى تسريع وتيرة التنمية في هذه المناطق، لكنني سيدي الرئيس، أتساءل عن نصيب الولايات التي هي ليست في الجنوب ولا في الهضاب العليا، لا هي من هذه ولا هي من تلك، الولايات التي لم تحظ بزيارة فخامة رئيس الجمهورية، رغم أن معظم هذه الولايات تعاني مشاكل عديدة وتخلقا كبيرا في شتى المجالات، حيث أنه من الأهمية بموضوع أن تحظى بالرعاية وتنال قسطها ونصيبها من الريع وهذا من باب تكافؤ الفرص وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية.

أيها الجمع الكريم، عملا بالمثل القائل: "الإنسان ابن بيئته".

المالية أقول بما يحفظ توازنها المالية وعصرنة التسيير بما يحقق تحسين أدائها ونوعية خدماتها تجاه المؤمنين وذوي حقوقهم.

ولا يفوتني في النهاية أن أعبر مرة أخرى عن تشكراتي الخاصة للسيد الرئيس وإلى السيد رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني وأعضاء هذه اللجنة على كل ما قاموا به أثناء مناقشة مشروع هذا القانون على مستوى اللجنة وأشكر كذلك السيدات والسادة النواب على إثارتهم وتصويتهم على هذا القانون الذي يعتبر لبنة إضافية في عصرنة التسيير، وشكرا للجميع.

**السيد رئيس الجلسة :** شكرا.

أسأل السيد رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني إن كان يريد أخذ الكلمة، فليتفضل.

**السيد رئيس اللجنة :** بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا سيدي الرئيس، والشكر كذلك موصول إلى كل السادة النواب على تصويتهم على مشروع هذا القانون الذي نعتبره لفئة حضارية وعصرنة في الوقت نفسه، على أمل أن يسهم هذا القانون في أمرين أساسيين :

- الحفاظ على تقديم التعويض لأهله وللمؤمنين المغلوبين على أمرهم.  
- بأنه إجراء حضاري يضمن بقاء صندوق الضمان الاجتماعي واستمراره، فبمثل هذا الإجراء نتساءل هل البطال هو الذي يتحصل على العلاج دون تقديم البطاقة أم أنه ابن الموظف البسيط الذي يتحصل على العلاج دون بطاقة أم هو ابن الفلاح البسيط؟

هذا الإجراء في صالح المغلوبين على أمرهم وفي صالح المؤمنين لهم اجتماعيا، لأن لهم الحق في ذلك دستوريا وقانونيا.

أشكر السادة النواب وأعضاء لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني على حسن اهتمامهم وأشكر أصحاب التخوفات المشروعة على تخوفاتهم لصالح الوطن، شكرا سيدي الرئيس وبارك الله فيكم.

**السيد رئيس الجلسة :** شكرا.

بعد التصويت على مشروع القانونين المتعلقين بالمياه والتأمينات الاجتماعية، نواصل المناقشة العامة لمشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2008، وأحيل الكلمة إلى السيد عيسى صلاح، فليتفضل.

سيدي الرئيس،  
أين مشروع الطريق السيار المزمع إنجازه والذي يربط مدينة بجاية بالطريق السريع شرق - غرب في منطقة مايو؟ هذا المشروع الذي يحلم به مواطنو ولاية بجاية، إذ لا نلاحظ أي أثر له في برنامج الحكومة على المدى القريب.

وفيما يخص الطريق الوطني رقم 09 الذي يربط بجاية بسطيف...

**السيد رئيس الجلسة :** شكرا السيد عيسى صلاح، وأحيل الكلمة إلى السيد معمر منقور.

**السيد معمر منقور :** شكرا سيدي الرئيس،  
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
السيد رئيس الجلسة المحترم،  
السادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
أيها الحضور الكرام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نعتبر أن هذا النقاش العام هو تكملة للنقاش الذي أجراه النواب والمتعلق ببرنامج الحكومة، وبعد الاستماع إلى مداخلات كثير من النواب أثنى على ما جاء به الأخوة، حيث نطلب أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار كل هذه التوصيات الهامة الواردة من مختلف قطاعات وميادين البلاد. كما نشي على بعض التدخلات المقدمة بالأمس والمتعلقة بمشروع قانون المالية وخاصة تلك المقدمة من قبل السيدين محمد كناي والسيد نور الدين بونوار، حيث مست مداخلتهما لب التناقضات التي وردت في مشروع قانون المالية، وحتى لا نعود إلى الكلام الذي قيل من هنا وهناك سيتمحور تدخلنا في نقطتين أساسيتين تتعلق الأولى بوضعية الفلاحة بمراعاة الأزمات التي يعيشها القطاع حاليا وتتعلق النقطة الثانية بوضعية الاستثمار وخصوصيته بمناطق الهضاب العليا.

بداية وعن وضعية الفلاحة نشاطر ما جاء به السيد محمد عليوي رئيس جلسة اليوم من خلال تدخله بالأمس، حيث مس لب الموضوع المتمثل في قطاع المستثمرات الفلاحية، وعلينا أن نفهم أننا إذا أردنا أن نربح معركة الإنتاج، يجب الاستثمار في الأراضي الخصبة التي هي الآن بين أيادي المستثمرين في إطار المستثمرات الجماعية الخاصة، وقد وقع سوء فهم بشأن الدعم، كما ارتكبت أخطاء من حيث التوجيه والمنهجية، إذ أن الدعم حاليا يخص للقطاع الخاص الذي يشمل الأراضي الفقيرة، أتفق معكم عند تقديم الدعم للقطاع الخاص لكن هذا لا يكفي،

أذكر على سبيل المثال ولاية بجاية التاريخية التي يكاد يضرب عليها الحصار، فباستثناء زيارتها أحيانا من بعض الوزراء وهم مشكورين على ذلك خاصة السادة الوزراء الذين تكررت زيارتهم لها، فإنها تكاد أن تبقى مهمشة، تسبح في همومها ومشاكلها.

السيد الرئيس،

إن الوضعية في ولاية بجاية صعبة جدا سواء من الناحية الأمنية أو الركود الاقتصادي الذي تعرفه المنطقة منذ أحداث الربيع الأسود سنة 2001، وأن السمة التي تطبع حياة المواطنين في هذه الولاية، هي الفوضى العارمة بسبب عدم الاستقرار، فتفتشت البطالة وانعدمت فرص العمل للشباب وانتشرت الجريمة المنظمة، والمخدرات التي تعدت مرحلة المتاجرة والاستهلاك إلى مرحلة زرع الحبوب والبساتين في بعض القرى الجبلية النائية، وذلك لانسحاب وحدات الدرك الوطني من معظم هذه القرى منذ الربيع الأسود كما سبق وأن قلت - هذه المظاهر السلبية الدخيلة على ولايتنا أخذت منرجا خطيرا ينذر بانفجار الوضع. ومما زاد من معاناة المواطنين كما يقول المثل "كان عمي مليح زادو العمي والريح"، هو بروز ظاهرة قطع الطرق الوطنية أي انتشار ظاهرة العصبان المدني والاعتصام أمام مقرات البلديات والدوائر، بل حتى أمام مقر الولاية للاحتجاج على تردي الأوضاع المعيشية وتفاقم المشاكل اليومية.

أيها الجمع الفاضل، إن مختلف هذه المظاهر السلبية والآفات الاجتماعية ناجمة عن تعطل وتيرة التنمية في هذه الولاية التاريخية، حيث أن معظم القرى والبلديات تفتقر إلى أهم عنصر في الحياة وهو الماء الصالح للشرب، ويقول الله سبحانه وتعالى: "وجعلنا من الماء كل شيء حي" صدق الله العظيم.

ففي الوقت الذي يؤكد فيه فخامة رئيس الجمهورية ضرورة توفير المياه في الحنفيات يوميا لجميع المواطنين، فإن آلاف العائلات ماتزال تعاني انعدامه تماما، ونتساءل متى يكتمل مشروع سد تيشي حاف ليقفل من معاناة المواطنين؟

وتشهد الطرق بولاية بجاية تدهورا كبيرا يثير تذمر المواطنين وسخطهم ويبرز ذلك من خلال الاحتجاجات وأعمال الشغب، وهذه الظاهرة مسجلة حتى في مدينة بجاية، وما يجري من أشغال، في هذا القطاع يسير بوتيرة بطيئة جدا، فمشروع توسيع الطريق الوطني رقم 26 الرابط بين القصر وبجاية على مسافة 22 كلم، ما يزال يراوح مكانه، رغم انطلاق أشغال إنجازه منذ أزيد من 5 سنوات.

قنطارا في الهكتار الواحد، واليوم أصبح لا يتعدى 5 أو 6 قناطر في الهكتار الواحد، ما معنى هذا؟ هذا يعني التخلي عن المشاكل الجوهرية المطروحة اليوم في الميدان.

لقد أهملنا القطاع العام والمتعلق بالأموال المسيرة ذاتيا وكما قال السيد عليوي بالأمس، رغم حيازة المستثمرات الفلاحية على وثائق، فإنها لا تستطيع مع ذلك تقديمها كوسيلة دفاع لا أمام الإدارة ولا أمام البنوك.

سابقا كنا نعد مشروعا يتعلق بالزراعة ويسمى المخطط الوطني للفلاحة، وكان عبارة عن وصفة كبيرة تجمع كل المقومات من تأطير وتخصيب وكنا نفكر في جميع المشاكل، ثم نتجه نحو الميدان ونفوز بالمعركة، أما اليوم فلا يوجد مخطط وطني زراعي ولا يوجد توجيه للمخطط الوطني إذ يجب توجيه إنتاجنا نحو بعض المواد الاستراتيجية مثل البطاطا والحبوب والحليب واللحم وتقوم الخزينة العمومية بتمويل هذه العمليات، ومن خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، نلاحظ أن هناك بعض الفلاحين فقط استفادوا من الدعم واستفاد آخرون من المتطفلين، فوزعت يميننا وشمالا، واليوم أصبح الفلاح وحده مطالب بما استفاد (المحرك وأمور أخرى)، مما جعل الكثيرين يفكرون في التخلي عن العمل في القطاع. وبصراحة، هذا هو الوضع الذي يجب أن نتفق عليه، إخواني.

سيدي وزير المالية،  
أتمنى أن يتبع تمويل المعاهد المختصة بالفلاحة، فيتم محاسبتها على ما تقدمه من أعمال، وقد لاحظنا أن محطات البحث في مجال الفلاحة تشبه المراكز النووية المغلقة، وحتى الفلاح المقيم بجوارها لا يعرف ما يجري بداخلها، فهذه المحطة لا تترك المجال...

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا السيد معمر منقور، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الحليم عبد الوهاب، فليتفضل.

**السيد عبد الحليم عبد الوهاب:** بسم الله، الصلاة والسلام على رسول الله.

السيد نائب رئيس المجلس، رئيس الجلسة،

معالي وزير المالية،

معالي الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة الصحفيين،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

لأنه يجب الاهتمام كذلك بالأراضي التي كانت بالأمس أراض عمومية والتي كانت ملكا للمستعمر وكانت تربتها خصبة، وقد ربحنا بالاعتماد عليها وخلال 20 سنة خلت، معركة الإنتاج.

وأذكر أنه منذ 20 سنة، ومعنا رئيس لجنة كان مسؤولا آنذاك في قطاع الفلاحة، تمكنا من إنتاج 40 مليون قنطار من الحبوب ومقارنة هذه المردودية بالمنتوج الحالي نرى أنه أصبح إنتاجنا لا يصل 18 أو 20 مليون قنطار رغم التخصيص الكبير من عائدات البترول لقطاع الفلاحة. وهذا ما يعني وجود، وبصراحة، مشكل أو خلل في منهجية العمل، ومنتوج البطاطا الذي نتحدث عنه اليوم قبل 20 سنة خلت تمكن الخبراء المهمشين اليوم، من إنتاج 450 قنطارا في الهكتار في ولايات عين تيموشنت وقالمة وعنابة ومعسكر وعين الدفلى. كان هناك آنذاك تحديا ميدانيا كبيرا، أما اليوم فخصصنا أموالا كبيرة تقدر بالملايير لدعم البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، ولكن لاحظنا انسحابا كليا من الميدان وانعداما في التأطير والملفات كذلك، وغيابا كليا للتفكير في الأسمدة أو البذور.

ونعود إلى موضوع البطاطا الذي تطرق إليه كثير من الإخوة، وبصراحة وبما أنني في الميدان، تكمن أسباب الأزمة كما سميناها في الجبهة الوطنية الجزائرية بالحمى التي تغطي المرض، حقيقة الحمى موجودة بسبب الأزمة التي يعانيها منتوج البطاطا، لكن يوجد مرض يعانيه القطاع بسبب قلة المنهجية والانسحاب الكلي للإطارات من الميدان، وللمعاهد المختصة كذلك. يجب تقديم الدعم التقني، فتخصيص الأموال لا يكفي وحده، أين دور الإرشاد الفلاحي؟ إذ لا نسمع به إلا في مناسبة إحياء يوم الإرشاد الفلاحي المصادف لأول أكتوبر، أين دور المعاهد المختصة مثل معهد (inera) وأين استعمال علم الوراثة النباتية؟ إن أوروبا تنتج 100 نوعا سنويا من الحبوب وتنتج أمريكا 150 نوعا، أما نحن فقننا بإنتاج ثلاثة أو أربعة أنواع فقط منذ الاستقلال فقط، والبحث اليوم جار على بذور لم تؤت الإنتاج المنتظر في الميدان، ويمكن عندما نتعمق في هذه المسألة أن نفهم أن هناك عجزا، ومشكل منتوج البطاطا ما هو إلا القطرة التي أفاضت الكأس في قطاع الفلاحة، إذن وجب أن نتوقف للحظة ونفكر بجذ.

هناك مشكل آخر ويتعلق بالحبوب أو القمح فربما البيوت بشرائهن لكيلا من الحبوب في السوق لا تشعرون بالأزمة، لأن أزمة الحبوب تغطي بالاستيراد، إذ كل عائدات البترول مخصصة لاستيراد الحبوب من كندا، ولهذا وجب أن نتحاسب اليوم وأمام هذا المجلس على انخفاض مستوى الإنتاج وسببه، في الثمانينيات كان معدل إنتاج الحبوب يقدر بين 20 و 24

المنتجين الصغار ودعمهم، فإن هؤلاء المنتجين الصغار المحليين والوطنيين هم المدافعون عن سيادة اقتصادنا، فكلما ضاع إنتاج محلي أو وطني زادت تبعيتنا وضاع شيء من سيادتنا الاقتصادية.

لذا يقع على كاهل الحكومة وضع آليات لتحويل إيرادات النفط والفلاحة إلى إنتاج واستثمار وإلى ثروة حقيقية.

سيدي الرئيس،

فيما يتعلق بالدعم الفلاحي لا يمكننا أن ننكر الجهود المبذولة لتحسين المردود الفلاحي كما ونوعا، لكننا نريد أن نسأل سؤالا جوهريا: من يستهدف الدعم الفلاحي؟ أو ماذا يستهدف المنتج أم المنتج؟ أم هو لإحداث منتجين جدد؟ ثم نريد أن نستوضح كذلك في قضية الذين اشتروا حقوق الانتفاع بأراض تابعة للتعاونيات الفلاحية وهذا بمقتضى تعليمات وزارة ثم هم اليوم أمام المحاكم بتهمة التعدي على الملكية، أنا لا أتحدث عن الذين حولوا الأراضي الفلاحية إلى قطع أراضي للبناء بالتواطؤ مع الإدارة المحلية، ولكن أتحدث عن الذين غامروا بالاستثمار في المجال الفلاحي وأسهموا بأموالهم وجهودهم في القطاع ثم يجدون أنفسهم اليوم متابعين قضائيا كمرميين حقيقيين في حين أن هناك نسبة أكثر من 60٪ من القروض الممنوحة في إطار برنامج الدعم الفلاحي، منحت من قبل (cnma) الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية دون ضمانات حقيقية، كما أن هناك أكثر من مبلغ 15 مليار دينار جزائري هي ديون الفلاحين منحت لهم دون فائدة وهي غير مسددة ورغم التسهيلات الكبيرة الممنوحة لهم مثل تمديد الدفع عبر جداول ودفعات طويلة الأمد، لا أتكلم عن الوسائل والمعدات التي تحصل عليها بعض الفلاحين أو إن شئت مساسرة الفلاحة بدعم من الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية، ثم نجدها تباع في أسواق موازية بأسعار بسيطة. فحتى البطاطا المستوردة للأكل وجدناها وبكميات كبيرة مغروسة عند بعض الفلاحين ودون شك سوف لن تعطي منتوجا لأنها معالجة كيميائيا.

ثم أريد أن أسأل عن مستقبل الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية، في ظل التشريعات المفروضة من البنك المركزي وما هو دور الوصاية أمام الصعوبات التي يواجهها هذا البنك؟.

كما نقترح في حالة إجراء مسح لديون الفلاحين كما وصل إلى مسامعنا على أن يتم ذلك عن طريق وزارة المالية. ونطالب بشفافية أكثر في القروض الممنوحة وفي الصناديق المخصصة وصرامة أكبر في المراقبة، أقول هذا الكلام وقد يفهمه جيدا المتاجرون الذين هم في المجال السياسي، وليس الفلاحين الذين أحبيهم بالمناسبة.

بداية أريد أن أشكر لجنة المالية الميزانية التي سهرت على إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2008 وعكفت على دراسته، على ما قدمته من تعديلات مهمة سبق ذكرها من قبل السادة النواب قبلي ولا أريد الرجوع إليها.

كما أتقدم بالشكر للحكومة على ما تبذله من جهد من أجل الوصول إلى استقرار اقتصادي وتنمية حقيقية والتخلص من المديونية الخارجية، كل هذا ولاشك أنه يسهم إيجابيا في تحرير القرار السياسي والاقتصادي، وفي تهيئة المناخ أكثر لانطلاقة جديدة للاقتصاد الوطني، ولكن، وأسمحوا لي إن قلت إن هذه الانطلاقة سوف يطول انتظارها إذا بقي الاقتصاد الوطني مريضا بالإدمان على الربوع النفطية. وظلت الحكومة تعتقد أنها في بحبوحة مالية حقيقية، ونحن في حقيقة الأمر في "تكليخة" مالية واقتصادنا يعيش ثراء وهميا، لأن أيدينا لم تصنع ثروة جديدة وعبرتنا ظلت كذلك عاجزة عن إيجاد موارد مالية خارج تلك التي صرنا لها مدمنين.

سيدي الرئيس،

نريد في حركة مجتمع السلم أن نسألكم أن تقدموا لنا أجوبة واضحة على الأقل في أمور حتى لا نظرحها مجددا:

أولا/ لماذا لم تلتزم الحكومة بتقديم عرض أمام غرفتي البرلمان عن استعمال الاعتمادات المالية التي أقرتها لسنة 2007 كما تنص عليه المادة 160 من الدستور والتي تنص كذلك على ضرورة اختتام كل سنة مالية بتصويت البرلمان على قانون تسوية ميزانية السنة المالية.

ثانيا/ قدموا لنا تفسيراً علمياً واضحاً لماذا تستمرون في اعتماد السعر المرجعي لبرميل النفط الواحد في مستوى 19 دولاراً، أنا لا أشك في صحة نواياكم، لكن قدموا لنا مبررات وأقنعونا بها ونطوي بذلك الموضوع، كما يطوى الكتاب.

ثالثا/ أفهمونا المعادلة التي صعب على المواطن وعلينا كذلك حلها أو فهمها كيف تتحدثون عن زيادة في الوفرة المالية والمواطن يزيد في الحسرة المادية؟.

سيدي الرئيس،

نحن في حركة مجتمع السلم لا بد أن نسجل كذلك أن الجهود المبذولة في دعم الإنتاج الوطني خارج قطاع المحروقات أي في الفلاحة ماتزال ضعيفة، ودون مستوى التحدي، فإن الاهتمام بالمشاريع الكبرى مثل مشروع المليون سكن ومشروع الطريق السريع والسكك الحديدية وغيره لا ينبغي أن ينسينا اهتمام

يحدث الثروة في البلاد، دعم الصناعات المتوسطة والصغيرة والصناعات التقليدية التي تضمن امتصاص جزء هام من البطالة.

دعم الفلاحة والتربية الحيوانية التي تضمن الاكتفاء والأمن الغذائي. دعم النقل بشبكة السكك الحديدية والحافلة الكهربائية والمترو خاصة في المدن الكبرى والإسراع في تيرة الإنجاز لتسهيل حرية التنقل ونقل البضائع خاصة وأنا نشهد إغراقا في سوق السيارات، وأصبحت من أولويات المواطن الجزائري، اقتناء سيارة ولو على حساب نصف راتبه الشهري ليعود إلى حالة الفقر بسبب الديون المتراكمة، ديون السيارة، وديون السكن، وديون الزواج، والديون الشهرية الثابتة لمصاريفه اليومية، ونشير هنا إلى تقصير الحكومة في مراقبة الجودة بالنسبة إلى هذه السيارات المستوردة وعدم مراجعتها للمواد المقلدة التي تسببت في حوادث مرور كثيرة.

سيدي الرئيس، معالي الوزير، إننا ندعو الحكومة إلى الاستثمار في الإنسان الذي يعتبر المقصد من كل حركة اقتصادية أو ثقافية أو إعلامية أو تربية وهو الذي يدير كل هذه الورشات، وهو العنصر الأساس في بناء كل حضارة كما حدد ذلك المفكر الجزائري "مالك بن نبي" في حديثه عن عناصر الحضارة أنها تتمثل في الإنسان والتراب والزمن.

وبمناسبة لقاء الحكومة مع الولاية الذي كان موضوعه الشباب والحريات والذي وقفت فيه الحكومة أمام ما يعانيه الشباب الجزائري بطالة، وتهميش وعنوسة وانتشار الفساد والتميع الأخلاقي وفقدان الوازع الديني. ونهنئ الحكومة ابتداء على توفيقها في اختيار الموضوع وننتظر نتائج ملموسة على أرض الواقع تمس هذه الشريحة الواسعة، وهنا يكون الاستثمار الحقيقي في الشباب الذين هم مستقبل الأمة، وهم المورد الحقيقي والذي يستحق أن تخصص له حصة مالية معتبرة، ونرجو ألا يكون هذا اللقاء خيبة أمل أخرى ومساسا بمصداقية الحكومة في عدم تحكّمها في الأجهزة التنفيذية وقدرتها على تنفيذ قراراتها والتصدي بكل حزم للمافيات المختلفة التي تضطلع بالعمل الميداني المباشر هذه المافيا التي لا تريد للجزائر أن تستفيد من ثرواتها وأن تخوض في الاستثمار الحقيقي إلا على أشلاء ثوابتها وتاريخها وهويتها.

ونلمس ذلك، سيدي الرئيس، ونحن نرى السموم التي تبث في كتبنا المدرسية الجديدة وتعجز وزارة التربية الوطنية عن التحكم في هذا اللوي ولو بعملية بسيطة هي مراجعة الكتاب المدرسي قبل طبع الملايين من النسخ، لنؤكد أن المستهدف اليوم هو الإسلام والوطن والتاريخ والهوية.

وأخيرا أتمنى من الحكومة أن تعتني ببعض الأمور. أولا/ دعم أكبر لمجال تكوين المورد البشري وتأهيله في مختلف القطاعات.

ثانيا/ مضاعفة الإصلاحات في المجال البنكي وفتح فروع للمعاملات غير الربوية وترك المواطنين أحرارا في اختيار أسلوب التعامل البنكي.

ثالثا/ تخصيص برنامج خاص بالعاصمة ولما لا إنشاء صندوق، علما أنها تعيش مشاكل عديدة، إذ يحتاج مواطن ليصل من المدينة إلى مقر المجلس الشعبي الوطني 3 ساعات.

رابعا : مراجعة سياسة السكن في العاصمة وكذلك إعادة الإسكان، فالوضع مدعاة للإفجار لا قدر الله، أمام طلب متزايد وحالات خطيرة مثل حالات العمارات التي هي على وشك الانهيار مثل عمارة حي النخيل في بلدية باش جراح، والسكن الذي لا يتوفر على الحد الأدنى لشروط الحياة كما هو حال بعض أحياء المدينة مثل حي ديار الشمس وحي الناظور. وكذلك باب الوادي وحي السعيد تواتي، وسكان الأقبية بباب الزوار، وحي 5 جويلية، وحي قريقوري بالقبة.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيد عبد الحليم عبد الوهاب، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الحميد بن سالم، فليفضل.

السيد عبد الحميد بن سالم : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، السادة الوزراء، السيدات والسادة النواب، أسرة الإعلام،

أتقدم إليكم جميعا بالتهنئة، ومن خلالكم إلى الشعب الجزائري بمناسبة حلول الذكرى 53 لاندلاع ثورة التحرير المباركة، وأترحم على شهدائنا الأبرار، وأتمنى لمجاهدنا الأخيار مزيدا من الصحة والعافية، والشكر الجزيل إلى معالي وزير المالية ولجنة المالية والميزانية على الجهود التي بذلت والإنجازات المحمودة من تخفيض نسبة المديونية ورفع أجور عمال قطاع الوظيف العمومي، غير أننا نلاحظ تقصيرا كبيرا فيما يضمن تقدما حقيقيا وتفعيلا للاقتصاد الوطني ونقصد بذلك: الاستثمار خارج المحروقات الذي

الغربية من الولاية خاصة بمياه الشرب الذي يعانيه سكان بلديات المهير وبن داود ومنصورة، حيث لا يصلهم الماء إلا مرة واحدة كل 15 يوما؟.

وندعو السيد وزير السكن والعمران إلى منح حصة كافية من البناء الريفي لوضع حد لنزوح السكان من الأرياف نحو المدن.

وأخيرا، ونحن على أبواب الشتاء ندعو السلطات المحلية كذلك للإسراع في فك العزلة عن قرى كثيرة ببناء الجسور والطرق وإكمال إيصال الغاز الطبيعي الذي يكاد بحمد الله أن يغطي كل الولاية ونقصد بذلك قرى بلديات برج الغدير وغيلاسة والحمادية، وعين تاغروت ورأس الوادي وتافلعت، شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة :** شكرا السيد عبد الحميد بن سالم، أحيل الكلمة إلى السيد بشير جار الله، فليتكلم.

**السيد جار الله بشير :** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

سيدي الرئيس المحترم،  
السادة الوزراء الأفاضل،  
أعضاء أسرة الإعلام الأكارم،  
زميلاتي، وزملائي النواب الموقرين،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لست أدري من أين أبدأ، وبأي واقع أمر وعند أية حقيقة أتوقف، ميزانيتنا تقدر بالآلاف الملايين من الدنانير وخزنتنا تتمتع بالملايين من الدولارات وفي الوقت ذاته ربوع وطننا المفدى تنام وتستيقظ على وقع ما لا يحصى من الأثام والتأوهات.

ميزانية ضخمة وخزينة مترفة وماتزال الطرقات في الأحياء والمداشر مهترئة.

ميزانية ضخمة وخزينة مترفة ومايزال المواطن يحصل على الماء بواسطة المضخات الذاتية أو يجلبها من مسافات بعيدة، وهنا أفتح قوسا للسيد وزير المالية الذي صرح بأنه سيتكفل بمشكل ندرة المياه في منطقة الهضاب العليا من خلال نقل أو الاستفادة من المياه الجوفية من منطقة المنبوعة والتي سيدي الوزير، تفتقر إلى المياه وماتزال تتغنى بالأغنية الشهيرة "جاء الماء نوض تعمر" فالمواطن ينتظر المياه بفارغ الصبر، ولست أدري كيف سيكون رد فعل المواطن عندما يعلم أن المياه تستخرج من أرضه لتتكفل بجهات أخرى وهو مفتقر إليها، ولذلك أرجو أن يؤخذ هذا الأمر بعين الاعتبار.

إنني أطالب اليوم باسترجاع هذه الكتب أو أن يخصص يوم محدد وساعة محددة في جميع مدارس الوطن وتحت إشراف المسؤولين والسلطات والإعلام ويضاف ذلك الشطر من النشاط الوطني بأيدي أبنائنا وتصحح باقي الأخطاء ويكون بمثابة اعتذار للشعب الجزائري، حتى تفهم فرنسا وأعوانها أنه قد مضى وقت العتاب وطوبناه كما يطوى الكتاب، وحتى تعترف بجرائمها ضد الجزائريين وتذكر أن :

الشعب الجزائري مسلم وإلى العروبة ينتسب  
من قال حاد عن أصله أو قال مات فقد كذب

سيدي الرئيس،

بمناسبة الحديث عن الأجور التي سبقتها زيادة فاحشة في الأسعار خاصة في المواد الأساسية كالسميد الذي تجاوز سعره 4000 دينار، نتساءل كيف حدث هذا الارتفاع، وأين الرقابة في هذا الموضوع، ولعلمكم السيد الوزير، فإن جل سكان الأرياف لا يستهلكون الخبز المدعم لعدم توفر المخازن ويشكل السميد مادة الاستهلاك الواسعة، كما ندعو الحكومة إلى دعم مسحوق الحليب الذي تجاوز سعره 250 دينارا.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير.

إننا في حركة مجتمع السلم مانزال نطالب بمنح منحة لا تقل عن مبلغ 5000 دج للمرأة الماكثة في البيت باعتبارها مربية وراعية لأبنائها.

كما نطالب بفتح شبائيك للبنوك اللاربوية على غرار كثير من الدول العربية والغربية مثل إيطاليا وفرنسا وكندا وأمريكا.

كما نشكر لجنة المالية والميزانية على إسقاطها الزيادة في سعر البنزين، ونرجو ألا يقدم ثانية في مشروع قانون المالية التكميلي.

كما ندعو وزارة المالية للتكفل ببناء المساجد واستحداث مناصب شغل جديدة، حيث يعاني هذا القطاع نقصا فادحا في عدد الموظفين الذي ترك فراغا في مؤسسة مهمة تؤدي دورا بارزا في تأطير المجتمع.

وتتقدم للسلطات المحلية لولاية برج بوعريج بالشكر على الجهود المبذولة حتى أصبحت الولاية عبارة عن ورشة عمل وقطبًا صناعيا هاما.

ونسأل بالمناسبة وزير الموارد المائية الذي يحضر معنا أين وصل مشروع سد حمام البيبان الذي نأمل أن يغطي الجهة

الإعانات الموجهة للسكن التي أصبحت توزع بطرق يسودها كثير من الغموض وغياب الشفافية وأصبحت وسيلة لثراء بعضهم.

ثانيا/ التداخل في الصلاحيات، أصبح المسؤول السياسي هو الذي يخطط والمصالح التقنية ومكاتب الدراسة واجبها التنفيذ فقط، استجابة لرغبة المسؤول، والمفروض أن يكون العكس، التخطيط من صلاحيات المصالح التقنية ومكاتب الدراسات ودور المسؤول المتابعة والتنفيذ.

ثالثا/ عدم الاستثمار في العنصر البشري الذي يمكن أن يجعل من المحنة منحة، ومن اللبمون عصيرا، فأين هي الميزانية المعدة للبحث والتثقيف والتكوين خارج الأطر الروتينية؟.

إن أبناء الجزائر من طلبة وأساتذة وباحثين يغادرون بلدهم بالمئات كل سنة، يبحثون عن معاهد يمكن أن تشبع جوعتهم العلمية ينفقون في سبيل ذلك أموالا طائلة.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي النواب،

أناشذكم جميعا، ممارسة كل صلاحياتكم التي منحكم إياها الدستور من أجل المتابعة الجادة والصادقة لهذه الأموال التي نصوت عليها، ولنعلم جميعا أننا سنسأل عنها، وأذكركم بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، الذي كان يقول: "والله لو عثرت بغلة بالشام، لسئل عمر عنها، لماذا لم تسو لها الطريق" فواجبنا أن نمارس كل صلاحياتنا من أجل أن يكون المال للصالح العام ولا يكون لإثراء فئة محدودة.

أرجو من الحكومة الموقرة في هذا الإطار وفي هذا الرخاء، أن تنتبه إلى فئات من المجتمع التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار: أولا/ فئة العلماء وأهل العلم، لا بد من التكفل بانشغالاتهم، وتشجيعهم على العلم، سواء كانوا أساتذة في الجامعة أو في التعليم الثانوي أو المتوسط أو الابتدائي، فلا بد من أخذهم بعين الاعتبار.

ثانيا/ فئة أبناء الشهداء الذين بفضل تضحيات أوليائهم، نعم بما نعم به، لذا أطلب تعميم منحة أبناء الشهداء على البنين والبنات على حد سواء...

**السيد رئيس الجلسة :** شكرا السيد بشير جار الله، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الكريم حرشاي فليتفضل.

**السيد عبد الكريم حرشاي :** شكرا السيد الرئيس،  
بسم الله الرحمن الرحيم،  
السيد وزير المالية،

ميزانية ضخمة وخزينة مترفة وما يزال التيار الكهربائي يعرف انقطاعات متعددة تتلف الآلات المنزلية على اختلاف أنواعها، أما في فصل الصيف هناك في الصحراء لا تسأل عن تلك الظروف التي يعيشها المواطن بسبب الانقطاعات المتتالية التي تقع في عز الظهر.

ميزانية ضخمة، وخزينة مترفة وقنوات صرف المياه تدرس من حين إلى آخر أحذية وألبسة المارة الذين لم يجدوا مهريا من أمواج مياهها ولا نتانة ريحها.

ميزانية ضخمة، وخزينة مترفة وماتزال الأحياء البعيدة عن الواجهة تفتقر إلى الإنارة العمومية التي تطرد شبح الوحشة والخوف.

ميزانية ضخمة، وخزينة مترفة ومازال الجزائريون يفترشون الأرصفة ويستظلون قر الشتاء وحر الصيف.

ميزانية ضخمة، وخزينة مترفة، وماتزال الأمراض المعدية تفتك بالأنفوس والأرواح بل حتى تلك التي كانت الجزائر في مأمن عنها صار لها مرتع ومرجع.

ميزانية ضخمة، وخزينة مترفة، وماتزال أزمة السكن خانقة تشكل هاجسا لكل غيور على بلده ووطنه.

ميزانية ضخمة، وخزينة مترفة، والقدرة الشرائية للمواطن تعرف تدهورا ملحوظا يوما بعد آخر.

ميزانية ضخمة، وخزينة مترفة، وما يزال القلب النابض للوطن وهو الشباب يسبحون في أوحال البطالة، نعجز عن استثمارات واعدة تمتص تلك البطالة.

والسؤال الذي يطرح هنا هو: أين الخلل؟

إن البرنامج الذي أعدته الحكومة طموح وواعد، وهكذا تعلمنا أن نقول في حركة مجتمع السلم للمحسن أحسنت وللمسيئ أسأت، فلما أعد البرنامج قلنا إنه طموح وواعد، الميزانية التي سطرته لتجسيده ضخمة ومترفة، والواقع محل البرنامج والميزانية مؤسف ومقرف، لاشك أن السبب، في نظري، راجع إلى أمور :

أولا/ غياب المتابعة الجادة والرقابة الصادقة، الأمر الذي أدى إلى ظهور صور متنوعة من الفساد الذي طال حتى قفة رمضان التي أصبحت وسيلة لربط العلاقات وقضاء المصالح، ناهيك عن

وتطويرها ودعم الفلاحة بصندوق خاص، الذي لم يدعم شيئا في حقيقة الأمر، لنظن أننا حققنا لإنماء الحقيقي.

السيد الوزير،

تتعلق الأسئلة والانشغالات التي طرحت بالعلاقة بين اعتمادات الميزانية وفعالية السياسات العمومية المنتهجة، لدينا مشكل علاقة وفعالية تخص السياسات العمومية وعلاقتها بالاعتمادات المالية للدولة المخصصة في إطار قانون المالية.

إذن من الضروري التوقف عند اختيار المشاريع التنموية التي تقترح من البلديات والولايات ومن الوزارات التقنية المعنية، كما أنه من الضروري، التوقف عند شروط إنجاز هذه المشاريع التنموية ومن الضروري التوقف عند التحكم في تكلفة الإنجاز ومدته ومن الضروري أيضا، تقييم السياسات العمومية.

السيد الوزير،

يجب تقييم العلاقة بين الاعتمادات المالية ونتائج السياسات العمومية المنتهجة في كل وزارة ومن قبل كل هيئة على مستوى كل القطاعات، وهنا نتساءل: هل لدينا إمكانيات للتقييم؟ لأن الأمر الذي طلبه النواب ليس رقابة مطابقة للأعباء من أجل تنفيذ الميزانية، بل طلبوا تقييم العلاقة، هناك أموال تخصص لدعم النشاط والنتيجة يعتبرها الجميع ضعيفة جدا. لذا فمن الضروري اليوم، أن نختار القطاعات ونختار الإجراءات الضرورية لتحرير كل الطاقات الوطنية، كما نسجل جميعنا أن الثروة لها حدود، إننا نملك موارد هشة وخاضعة للأسواق البترولية، فهذه الثروة لا تعوض، والبترول الذي يستخرج من باطن الأرض لا يعوض، وكل الدول تعمل جاهدة على إيجاد البديل في الطاقات المتجددة، وهناك كثير من الدول تنتج الوقود من بعض النباتات.

السيد الوزير، الاقتصاد الجزائري في مواجهة مخاطر كبرى، وأمامنا رهانات وتحديات عظيمة، حان الوقت لتأكيد الاختيارات الاقتصادية وتأكيد الأولويات وتخصيص الاعتمادات المالية لها، إننا بحاجة إلى إطار للتنمية وإلى إطار عمل منتج، هذا هو الشرط الوحيد، لاستحداث إطار عيش للمواطن الجزائري وإطار ازدهار للمواطن الجزائري.

السيد الوزير،

تحتاج الجزائر إلى النمو، فكل الدول القوية تتحدث عن النمو وكل الناس يحتاجون إلى نمو، النمو يعني الزيادة في الإنتاج الذي يؤدي إلى الزيادة في القيمة المضافة التي تؤدي إلى الزيادة في الدخل القومي وهذه الزيادة تؤدي إلى إعادة توزيع هذا الدخل القومي وتحسن المداخل الفردية وإذا تحسنت المداخل

بعد استماعنا إلى بعض التدخلات القوية، أؤكد لك ما قلته لك أمس أن الجلوس هنا أفضل من الجلوس هناك.

السيد الوزير،

لقد طلب السيد بن حليمة بوطويقة في تدخله، أن توضحوا لنا ما يحدث؟، ويدوري سأحاول أن أسهم ولو بالقليل وأقدم تصورا وتحليلا بسيطا.

كان الاقتصاد الجزائري بالأمس، يسمى اقتصاد المديونية، لأن كل القطاعات كانت تمويلها الدولة، وتلجأ إلى الاستدانة أو إلى مداخيل الميزانية، وبعد أن عشنا أزمات خانقة في المجالين الاقتصادي والمالي، شرعت الجزائر في إصلاحات جذرية للقضاء على الاختلالات، واخترنا نظام اقتصاد السوق، وأنتم معالي الوزير، من المختصين في تنظيم أسواق المال ورؤوس الأموال وأسواق القيم المنقولة، واليوم وبعد مضي 15 سنة من الإصلاحات، نلاحظ بعض التطورات الإيجابية والجديدة لمبالغ الاعتمادات التي تقدمها سنويا ميزانية الدولة للاقتصاد الوطني، أي لسنة 2008، والمتوقع هو مبلغ 4300 مليار دج، مبلغ ضخم جدا، ويعادل 60 مليار دولار للسنة الواحدة، فنلاحظ أن الاقتصاد الجزائري عوض أن يتحول إلى اقتصاد سوق المال، ما يزال اقتصاد الموازنة، حيث تؤدي الدور الأساسي ميزانية الدولة وخزبنتها والبنوك العمومية والمؤسسات المالية الأخرى. كما نلاحظ أن كل الأزمات التي عاشتها الجزائر، مصدرها أسعار البترول والصدمات التي سجلناها في الأسواق الدولية للمحروقات، كما أن كل الحلول، كانت من استعمال الربوع البترولية، فمشكلنا البترول، وحله البترول نفسه!! أجل، أعلم أن إسهام الميزانية أمر ضروري للتقليص من الاختلالات والتخلف وتلبية حاجيات البلاد فيما يخص المنشآت القاعدية لدعم النشاط الاقتصادي والاستثمار، لكن هذا غير كاف.

السيد الوزير،

كثير من المواطنين، ومعهم السادة النواب، يتساءلون، لماذا بقي الفرق كبيرا بين الوضع المالي المتميز، الذي تحسن بصفة جذرية في السنوات الأخيرة، وأوضاع المؤسسات والأوضاع الاجتماعية؟

السيد الوزير،

بذلت جهود مالية ضخمة وسجلت إنجازات عظيمة، لكن يبقى المشكل الأساسي مرتبطا بانعاش المؤسسات الاقتصادية وبالتنمية الاقتصادية على مستوى قطاع الإنتاج.

السيد الوزير، إننا بحاجة إلى إعادة توجيه ثرواتنا، لا يكفي تطوير شبكة الطرقات أو السكك الحديدية وإنجاز السدود

كما لا يأخذ برنامجكم بعين الاعتبار، تجاوز سعر البرميل سقف 91 دولارا للبرميل وأي إجراء اتخذتموه لتأمين فوائدهم.

السيد الوزير،

لا أظن أن زيادة سعر الوقود بحوالي 0.30 دج كفيلا بتعويض عجز الميزانية الذي فاق 56 مليار دينار جزائري، كما ورد في نص عرضكم، كما نلفت عنايتكم إلى كيفية تعاملكم مع إشكالية السيولة النقدية، التي أصبحت حسب بعض التقارير تنذر بالانسداد نظير تكديس أموال طائلة خارج البنوك وداخلها. أما في الجانب الاجتماعي، فالحال لا يبعث على التفاؤل وسط تناقضات الأرقام بين وزارتين. ففي الوقت الذي يقدم مشروعكم نسبة بطالة تعادل 12.3٪ بلغت بالنسبة إلى وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي 10٪ فأى رقم نصدق؟! لو افترضنا صدق الرقم الثاني فليبين لنا كيف وأين تم استحداث فارق النسبة البالغ 2.3٪ مناصب شغل؟ لكن ما عسانا أن نقول والواقع يكذب الرقمين معا، فليس ثمة ما يبعث على التفاؤل ومعدل الانتحار بلغ 1.5 كل يوم و3000 حرقا كل سنة لا تحدهم حراسة الشواطئ بقدر ما يهيمهم الهروب من اليأس الاجتماعي في إيجاد شغل مهما كلفهم ذلك من ثمن ومثلهم عابري الحدود نحو ليبيا وسوريا والعراق ولبنان.

نعم، كيف حصل هذا و 14 ألف منصب شغل مجمدة على مستوى الوظيفة العمومي؟ كيف حصل هذا وأكثر من 545 ألف مشروع استثمار للشباب مازالوا تحت رحمة بيروقراطية البنوك؟ آلاف المشاريع بإمكانها توفير مليون ونصف مليون منصب شغل دائم على الأقل، إذا حصلت على القروض الصغيرة اللازمة فكيفنا تلاعبنا بالأرقام، وكفانا من التضامن الانتقائي والفلكلوري، كفى من إهدار المال العام في حافلات لا تذهب إلى التضامن مع مستحقيها، فالأولى أن تذهب إلى أطفال المدارس، وسكان المناطق النائية والفقيرة التي لم تصلها بعد محافظ ومنح وزارة التضامن منذ إنشائها. وهذا التضامن المزيف هو أحد أسباب عزوف 500 ألف تلميذ سنويا عن الدراسة، ليس من جوع أو عطش ولكن من نقص الدفء وانعدام الكتاب والنقل والمعلم والحافز المعنوي.

السيد الرئيس،

وإذ نرحب بتعجيل تطبيق المخطط المحاسبي الوطني ونشتمن قرار تخفيض الرسم على القيمة المضافة، فإننا نرى أنه من الأفيد للمجموعة الوطنية البحث عن موارد جديدة كالتشديد على محاربة التهرب الجبائي والقضاء نهائيا على السوق الموازية، والحد من فوضى السوق والمضاربة والاحتكار.

الفردية، فمعناه تحسن الإدخار وإذا تحسن الإدخار تحسن الاستثمار وإذا تحسن الاستثمار..

**السيد رئيس الجلسة :** شكرا السيد عبد الكريم حرشاي، وأحيل الكلمة إلى السيد رمضان كرايب، غائب، بالمناسبة، فقد حول السيد بن موسى طيفور، تدخله إلى تدخل كتابي، والآن أحيل الكلمة إلى السيد الصديق شيهاب. فليتنفضل.

**السيد الصديق شيهاب :** بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي زميلاتي،

تحية وبعد،

من الصراحة الابتعاد عن لغة وأهداف منطلقات السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ولقد أثبت الواقع أيما مرة فشلها، والنظر بعين النقد الذاتي البناء والتحليل الموضوعي لكيفية ووسائل تغليب النجاح على الفشل.

السيد الرئيس،

وإذ أنتهز هذه الفرصة، دعوني أخاطبكم سيدي الوزير، ومن معكم من الطاقم الحكومي بلغة الأرقام مادام المقام هو للحديث عن الزيادة والنقصان في المؤشرات الاقتصادية الكبرى، رغم جهود الدولة تجدنا نتساءل لماذا لا يتغير وضع المواطن في شيء؟ ولكم أن تقرأوا معي هذه المعطيات بعين مجردة من الانتماء الحزبي أو الوظيفي أو الإيديولوجي.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

يسهب مشروعكم في عرض مقارن لميزانية الدولة في الحديث عن استقرار المؤشرات الإيجابية، كعنوان للتطور، ولا يتطرق إلى التوقعات المستقبلية في سوق الشغل، كيفية التقليص من فواتير الماء، والغذاء والدواء والغاز ومكافحة إرهاب الطرق.

يقدم مشروع قانون المالية عرضا عن مجمل التغييرات الإيجابية، مثل سعر صرف الدينار الذي يبلغ 70.86 دولارا مقابل 72.65 دولارا في 2006 دون الأخذ بعين الاعتبار التدهور الملحوظ في قيمة الدولار بالنسبة للأورو، وما هي السيد الوزير التدابير التي اتخذتموها للتصدي لفارق الخسارة الناتجة عن تراجع قيمة الدولار في بورصات التداول، ولا يخفى عليكم، سيدي الوزير، مدى الانعكاسات السلبية على العائدات الجزائرية من المحروقات، المصدر الأساس للعملة الصعبة.

السيد الرئيس،

يجب الإشارة إلى العمل على إعادة بعض الرسوم وإنشاء غرامات تعاقب البلديات الوسخة، التي تتأخر في تنظيف أحيائها وتزيين محيطها وتتأخر في تنفيذ برامجها. يجب مضاعفة الغرامات المالية لمخالفتي قوانين المرور ووضع آليات جديدة للردع تساهم في تطوير الحضيرة الوطنية وإرساء غرامة تنمية المحيط للأشخاص الماديين أو المعنويين، فهكذا وهكذا فقط يمكن ردع التجاوزات واللامبالاة واللامسؤولية.

السيد الرئيس،

ترشيد الحكم من ترشيد السلوك، لكن للأسف، فإن ترشيد السلوك ينطبق أساسا على الحكومة، التي لا ترى جدوى من أن تحضر جلسة مناقشة مشروع قانون مالية، مثل هذا الذي ناقشه حاليا، وغدا سيكون أعضاؤها ملزمين بالرد. لكن على تساؤلات من؟ وإنشغالات من؟ لهذا أقول: قبل ترشيد الحكم وجب أولا ترشيد سلوك الحكومة، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة :** شكرا السيد الصديق شيهاب، وأحيل

الكلمة إلى السيد محمد بلعطار فليتنفضل.

**السيد محمد بلعطار :** شكرا السيد الرئيس.

بسم الله، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة الموقر،

السادة معالي الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء يجدر بي التنويه بالإيجابيات التي وردت في مشروع القانون والتي يمكن حصرها فيما يأتي :

- مواصلة العمل على تعزيز المؤشرات الاقتصادية الكلية ومن ذلك المستوى القياسي الذي عرفته احتياطات الصرف. وتدني مستوى المدبونية الخارجية التي أصبحت لا تمثل إلا نسبة 1٪ من الناتج الداخلي الخام.

- التحكم في العجز الذي يبقى في حدود مقبولة رغم الزيادة الملحوظة في النفقات.

- التضخم المعتدل رغم التأثيرات الناتجة عن الارتفاع في الأسعار. قد يكون هذا مرده التحسن الملحوظ سنة بعد أخرى في أسعار المحروقات ، لكن كذلك وبالخصوص بفعل الخيارات المالية والنقدية المتبعة والتي يجب الإبقاء عليها حتى لا يعرف الاقتصاد الوطني المصير نفسه الذي عرفه فيما مضى.

السيد رئيس الجلسة الموقر،

على هذا الأساس فإن الإشكال المطروح لا يكمن في الخيارات الاقتصادية والنقدية، بقدر ما يتعلق بعملية تسيير الاعتمادات فرغم حجمها وأهميتها، إلا أنها لم ترق إلى تحقيق النتائج المنتظرة وهذا في نظري ناتج عن الخلل في اختيار ودراسة البرامج وإنجازها، وعلى هذا أضمت صوتي إلى زملائي المطالبين بقانون ضبط الميزانية.

سيدي رئيس الجلسة الموقر،

من الإيجابيات التي احتواها المشروع، التدابير التشريعية المتمثلة فيما يأتي :

- تخفيض الضغط الجبائي مثل الضريبة على الدخل الإجمالي.

- تخفيض الضريبة على الأرباح الموزعة.

- التدابير التي مست القرض الإيجاري. والتي من شأنها

تحسين القدرة الشرائية وترقية السوق المالية وتطويرها بإيجاد، أنماط جديدة في تمويل الاقتصاد الوطني إلى جانب الطرق

المصرفية المعتادة.

سيدي رئيس الجلسة الموقر :

نتمن الزيادة في الأجور التي سيخص بها قطاع الوظيف العمومي والتي وردت في سياق برنامج الحكومة المصادق عليه والذي نص على تمشين الموارد البشرية وتحفيزها ورد الاعتبار للكفاءات الوطنية ومنحها حقها وذلك لإيقاف تسربها واستقطابها واستقرارها في القطاع.

إننا نتمن أشغال اللجنة وندعم التعديلات التي اقترحتها والخاصة بإلغاء المواد ذات الارتباط بالزيادة في سعري "القرزول" المازوت وقسيمة السيارات المستعملة له (المادتان 17 و 42) إذ نرى أن الأسباب المقدمة لا ترقى إلى مستوى الإقناع، حيث ورد أن السبب ذو ارتباط بالآثار السلبية على البيئة، لكن المحلل بدقة لهذه المادة يتضح له جليا أن السبب، هو عدم التحكم في الطلب على هذه المادة، فالمراد من هذه الزيادة ضبط الجوانب الاقتصادية ذات الصلة بها. غير أنه من المعلوم أن الضوابط كثيرة، فلم اللجوء دائما إلى أسهلها؟

كل هذه الإجراءات السالفة الذكر، لها أثرها المباشر في تحسين القدرة الشرائية من خلال التخفيف المدخل.

المشهد حاليا هو البجوحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، التي تعتبر فرصة واجبة الاستغلال، لضمان الاستثمارات في التجهيزات الاجتماعية والإنتاجية وامتصاص الاختلالات الهيكلية، غير أنه لا بد من إيجاد توافق في وتيرة

نقف باسم نواب حركة مجتمع السلم، وقفة إجلال وترحم ونحن على أبواب ذكرى مجيدة، ذكرى اندلاع ثورة التحرير، وترحم على شهدائنا الأبرار، الذين قال فيهم الله سبحانه وتعالى: "من المؤمنين رجال صدقوا، ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر...". كما نهني آباءنا المجاهدين، أولئك الذين كتبت لهم الحياة حتى يروا ثمرة جهادهم، ممن يحملون الراية -وما بدلوا تبديلا-

السيد الرئيس،

معالي الوزير،

نثمن في حركة مجتمع السلم، كل ما ورد في المشروع من إجراءات تساعد على تخفيف بعض معاناة المواطنين مثل ما يأتي:

-مراجعة نظام دفع الأجور.

- تخفيض الضغط الجبائي.

- تشجيع طرق تمويل القرض الإيجاري.

- تبسيط الإجراءات الجبائية وغيرها.

السيد الرئيس،

معالي الوزير،

لقد اتخذت بعض الإجراءات التي لا نراها كافية، لأننا ما نزال نلمس أننا مجتمع مستهلك من خلال قراءة الأرقام، فأين هي التدابير من أجل تفعيل النشاط الاقتصادي حتى لا نبقى مرهونين في أمننا الغذائي؟ كما يجب تحسين صادراتنا خارج المحروقات ونحن في ظل بحبوحة مالية.

السيد الرئيس،

معالي الوزير،

لقد ورد في التقرير، أن الزيادة في المنتج الضريبي على المداخيل الأجرية، نتيجة لتنفيذ النظام الجديد لرفع الأجور في الوظيف العمومي، هذا يعني زيادة الاقتطاعات الضريبية من المداخيل، مما يؤثر سلبا في القدرة الشرائية للمواطن، فإذا أضفنا إلى هذه الزيادة المتتالية في أسعار بعض السلع والخدمات مثل السميد والحليب المجفف والزيت ومواد البناء... إلخ، فإن النتيجة الحتمية هي تدهور القدرة الشرائية للمواطن وبالتالي المستوى المعيشي بشكل عام.

كما ورد في التقرير، الزيادة في المداخيل غير الأجرية ومنتج الضريبة على الأعمال المرتبطة بالنشاط الاقتصادي. وبالمقابل هناك تفكيك للتعريفات الجمركية، لصالح المنتج الأوروبي أو الخارجي عموما، على حساب المنتج الوطني الذي يظل يحتاج إلى إعادة تأهيل حتى يكون في مستوى المنافسة الدولية التي سوف تفرض عليه داخل الوطن.

التنفقات، وقدرة الاقتصاد على تحملها، لكي يتم تجنب تحويل هائل للعملة الصعبة على حساب الادخار الوطني.

أقول السيد الرئيس، إنه حقيقة يجب ألا نضع المحراث قبل الثيران! نتساءل، لماذا لم ينجح الاستثمار في بلادنا؟ وكل زملائي النواب تطرقوا إلى موضوع الاستثمار، فعندما نتحدث عن الادخار، نقول إنه متوفر ويوجد فائض من السيولة على مستوى البنوك، لكن لم يعرف الاستثمار انطلاقة جيدة، لأن المحيط غير ملائم حاليا للاستثمار، جراء نقص الهياكل القاعدية، وعلى هذا الأساس تبذل الدولة جهودا كبيرة من أجل تحسين الهياكل القاعدية للاقتصاد الوطني، وكذلك المنافسة غير الشريفة أو حتى فيما يخص التسبيقات التي يدفعها المقاولون في الاستثمار، لأنها ليست قضية وفرة ادخار بقدر ما هي متعلقة بوجود مقابل أي ضرورة وجود استهلاك، أو طلب الذي يدفع المقاولين إلى الاستثمار، وإلى حد الآن فإن هذا الدافع للاستثمار غير موجود، لأن الثقة منعدمة لدى المقاولين المكلفين بالاستثمار، على هذا الأساس، ندعم هذه الاستثمارات وهذه الاعتمادات المالية التي خصصتها الدولة، لإنشاء هياكل قاعدية لا بد من توفرها، كما نثمن الجهود المبذولة.

لدي بعض التساؤلات بشأن ما ورد في مشروع القانون والمتعلقة بالتضخم المقدر حاليا بمعدل 3,5٪ والهدف الذي تنشده الحكومة هو تخفيضه إلى معدل 3٪ سنة 2008، مع أن كل المؤشرات التي وردت في مشروع هذا القانون، كالزيادة في الأجور، وتخفيض الضغط الجبائي والتنفقات العمومية الهائلة والسياسة المالية، عوامل ترجح كلها الزيادة في معدل التضخم، لذا أقول للحكومة إذا كان الهدف هو الوصول إلى معدل تضخم قدره 4٪ أو 5٪، لا بأس إذا كان هذا العامل سيساعد على النمو ويزيد من الطلب وسيحدث نمو اقتصاديا ولا نجعل من التحكم في التضخم عقدة في أنفسنا، فلا بأس إذا كان هذا التضخم هو الحافز على النمو في بعض الأحيان...

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا السيد محمد بلعطار، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن برقية، غائب، إذن الكلمة إلى السيد بوفاتح بن بوزيد، فليفضل.

**السيد بوفاتح بن بوزيد:** شكرا السيد الرئيس.

بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السادة الوزراء،

زميلاتي زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الطابع الجبائي يحسب على مبلغ قصد التأمين فمثلا إذا كانت هناك آلة ذات محرك أقل من 11 حصانا وقسط التأمين 2500 دج، فإنه يدفع 300 دج وإذا كان أكثر من 11 حصانا، يدفع 600 دج، وهناك جدول خاص بذلك.

مادمننا في بحبوحة مالية، لماذا يدفع صاحب السيارة على هذه الأخيرة، ضربيتين الأولى على الطابع الجبائي والثانية على القسيمة، للعلم أن وكالة واحدة للتأمين برقم أعمال يبلغ 3 ملايين سنتيم، تدفع للخرينة على ما تم تحصيله من الطابع الجبائي حوالي 250 مليون سنتيم.

7- لقد تدخل زميلي النائب عن ولاية الجلفة بشأن دعم الموالين، فموالي ولاية بسكرة، يعانون كثيرا في رحلة الصيف تجاه المناطق التلية بحثا عن العلف، وفي العودة إلى مناطقهم في فصل الخريف.

تتميز ولاية بسكرة بثروة حيوانية هامة، خاصة مواشي الغنم من سلالة أولاد جلال المشهورة عالميا من حيث الجودة وهم يتساءلون أيضا عن أسباب تعطيل انطلاق مركز تطوير السلالة الغنمية الجلالية البيضاء. رغم أن المجلس الشعبي البلدي، تنازل عن مدرسة ابتدائية نائية بتاريخ 17-11-2003 وصدر قرار رقم 346 بتاريخ 05-05-2004 من قبل والي ولاية بسكرة، يخص تلك المدرسة لفائدة المركز الوطني للتلقيح الاصطناعي والتحسين الوراثي، الواقع ببئر توتة.

8- لقد تم إنجاز مركزين بمدينة أولاد جلال بولاية بسكرة، مركز لاستقبال صغار الصم والبكم ومركز لاستقبال الأطفال المتخلفين ذهنيا ولم يبق سوى إعطاء إشارة الانطلاق في العمل من السيد معالي الوزير، وأتمنى أن تكون هذه الانطلاقة عند بداية هذه السنة.

أخيرا، لقد تطرق جميع المتدخلين- وهم مشكورين- إلى أهمية دعم الصادرات خارج المحروقات وهنا أنهى إلى المنتوجات الفلاحية، خاصة التمر وبالخصوص تمر "دقلة نور" التي تتميز بها ولاية بسكرة خصوصا وولايات...

**السيد رئيس الجلسة :** شكرا للسيد بوفاتح بن بوزيد، وأحيل الكلمة إلى السيد فريد بحري، فليتنفضل.

**السيد فريد بحري :** شكرا السيد الرئيس،  
السيد الرئيس،  
السادة الوزراء،

السيد الرئيس،

معالي الوزير،

كل هذا يجعلنا ندعو إلى تخفيف أكبر من الضغط الجبائي على الأجور والنشاط الاقتصادي، حتى يحافظ العامل على قدرته الشرائية، فيكون بذلك مستهلكا ايجابيا وحتى يمكن للنشاط الاقتصادي التوسع والتحرر من ظاهرة التهرب الجبائي وهذا يساعد على القضاء على الآثار السلبية للأسواق الموازية، مما يعود بالخير على العمال وعلى الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

معالي الوزير،

لدي بعض الاقتراحات والملاحظات هي :

1- دعم تسعيرة بعض المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك أو تحديدها، كمادة الدقيق التي هي في ارتفاع رغم أن مادة الحبوب مدعمة ومادة الحليب المحفف، لأن حليب الأكياس لا يصل بانتظام وإذا وصل نجده فاسدا مع العلم أن الحرارة تدوم أكثر من ثمانية أشهر.

2- الإعفاء من المتابعة الجبائية لكل التجار، ابتداء من سنة 1994 إلى سنة 2000، نظرا إلى الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد.

3- تعميم الأسواق الجوارية لامتناس التجارة الموازية.

4- تشجيع القرض الإيجاري دون فائدة، حتى نجعل المواطن أكثر ارتياحا.

5- لا بد من تصنيف موظفي الوظيف العمومي، لأن هناك فئة لا تستطيع إقتناء القرض السكني، لذا أقترح أن يقدم مبلغ لدعم إقتناء سكن لأصحاب الدخل الضعيف وأن يعم هذا القرض جميع الموظفين الذين لا يملكون سكنا وأن تقدمه الخزينة العامة ودون فائدة.

6- نشكر اللجنة على الجهود المبذولة، كما أتمن ما ورد في تقرير اللجنة، بإلغاء قسيمة السيارات السياحية ذات محرك "الديازل"، لكنني أقترح، السيد الوزير، إلغاء هذه القسيمة أصلا، ولم لا؟

السيد الوزير،

لقد تم في قانون المالية لسنة 1996، تأسيس طابع جبائي متدرج على بطاقات صفراء، على كل الآلات ذات محرك وتم تعديل جدول الطابع الجبائي، في قانون المالية لسنة 2006، إن هذا

يتغير الأجر الشهري المرصود للشباب والمقدر بمبلغ 2500 دج خام، هذا الأجر الذي حدد في نهاية سنة 1990 عندما كان يساوي الأجر القاعدي الوطني الأدنى، ومنذ ذلك الحين لم يتغير أجر الشباب في البرنامج والذي أصبح لا يساوي حتى المنحة العادية التي تعطي لفئات أخرى من المجتمع، بينما ارتفع الأجر القاعدي الأدنى الوطني إلى مبلغ 12000 دج.

ومن خلال مقترحات ورشات العمل في اللقاء الأخير للولاية مع الحكومة، وتأكيد فخامة رئيس الجمهورية إيجاد ميكانزمات وآليات جديدة للبرامج المخصصة للتشغيل لا سيما فئة الشباب، نقترح الآتي :

- بوجه هذا البرنامج خصيصا إلى فئة الشباب من 19 سنة إلى 30 سنة فقط،  
- الزيادة في الأجر ليلعب نصف الأجر القاعدي أي تحديده بمبلغ 6000 دج شهريا،

- البحث عن مناصب شغل حقيقية من قبل الجماعات المحلية والمؤسسات الاقتصادية وغيرها، مع فتح فرص عمل تعاقدية بعد الانتهاء من فترة العقد الأولي لبرنامج العمل المأجور.

أما البرنامج الثالث والأخير من البرامج الانتظرية فهو يخص أشغال المنفعة العامة، يستفيد العمال من هذا البرنامج مدة ثلاثة أشهر في السنة وبأجر إجمالي يقدر بمبلغ 40 ألف دج، وإذا ما قسم هذا المبلغ على أشهر السنة نتحصل على أجر شهري يقدر بمبلغ 3000 دج فقط للشهر. ونلاحظ هنا أن المبلغ المرصود لهذا البرنامج غير كاف بالنسبة إلى الشريحة المهتمة به وأغلبها أرباب عائلات عديمو الدخل.

والملاحظة الثانية هي أن المشاريع الصغيرة لهذا البرنامج والتي لا تتفوق مليون وخمسمائة دج، تعهد إلى الورشات أو المقاولات الصغيرة المكونة من البطالين أنفسهم وتستفيد من البرنامج كل بلديات الوطن وتعمم على الأحياء في المدن الكبرى، وترتكز على تحسين البيئة والمحيط والتشجير وأعمال الترميمات بصفة عامة.

أخيرا نرجو من معالي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي من خلال ردود السادة الوزراء، إفادتنا بالإجراءات الجديدة المتخذة لتحسين هذه البرامج ومدى تجاوزها مع مطالب الشباب الملحة بمختلف مستوياتهم وتأهيلاتهم. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيد فريد بحري، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمان برقية، فليفضل.

السيدات والسادة النواب،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سأركز تدخلتي على برامج التشغيل الانتظرية. لقد أعدت في وقت ما ولظروف ما لأجل التكفل بما ينتجه سوق الشغل وهذا بسبب الأزمات التي مرت بها البلاد الاقتصادية منها أو السياسية وأرجعنا ذلك وقتها إلى انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الوطني ومحدودية ميزانية الدولة وثقل المديونية الخارجية، ومر على هذه البرامج الظرفية ما يزيد عن 15 سنة دون أي تغيير في مناهجها وأهدافها رغم تناوب الحكومات المتتالية، فمن الحالة الانتظرية أصبحت هذه البرامج السنوية دائمة رغم النقائص والانتقادات الموجهة إليها، كان آخرها ما ورد في مداخلات السادة النواب في مناقشة برنامج الحكومة في يونيو الماضي.

أما فيما يتعلق بما رصد في مشروع قانون المالية لسنة 2008 لهذه البرامج، ففي القسم الأول من ميزانية التسيير في البند الخامس المتعلق بالنشاط الاقتصادي والذي رصد له اعتماد مالي يقدر بمبلغ 21 مليارا و500 مليون، هذا الاعتماد مخصص لثلاثة برامج معروفة وهي :  
- عقود ما قبل التشغيل.  
- مناصب الشغل المأجورة.  
- أشغال المنفعة العامة.

نلاحظ في البرنامج الأول، أي ما يخص عقود ما قبل التشغيل، أن الاعتماد يسمح بفتح ما يقارب من 72 إلى 75 ألف منصب شغل لمدة سنة، وهنا أسجل أن المستفيد من البرنامج بالدرجة الأولى هي الإدارة والمؤسسات والهيئات العمومية والخاصة، بينما لا تتعدى نسبة استفادة الشباب الجامعي بعد نهاية العقد من مناصب دائمة أو تعاقدية جديدة مع هذا المستخدم، في أحسن الأحوال 2٪ وما تبقى يعود ثانية إلى سوق العمل طالبا الشغل من جديد، إضافة إلى أعداد الخريجين الجدد من الجامعات والمعاهد في كل سنة.

ويتمثل اقتراحنا بهذا الصدد في إعادة النظر في كفاءات تطبيق هذا البرنامج، بحيث يتحمل المستخدم المستفيد من البرنامج إدماج الجامعيين في مناصب دائمة أو تعاقدية ومنحهم علاوات إضافية خلال مدة العقد.

ثانيا، برنامج العمل المأجور المعروف بتسمية (esil) الذي يبلغ عدد مناصب الشغل فيه هذه السنة 300 ألف منصب شغل، لم

هذه الزيادات التي لو لم تلغ لأثرت سلبا في قطاعات عدة ولزادت المواطن والحرفي والفلاح غبنا وفقرا.

سيدي الرئيس،

إن الاهتمام بالتنمية المحلية عبر برنامجي الجنوب والهضاب العليا إجراء يرفع العزلة والغبن عن مواطني هذه المناطق، إذا ما استغلت فعلا لبعث التنمية التي تحدث النشاطات الاقتصادية الدائمة وتعين على استقرار السكان في هذه المناطق.

إن هذا التوجه الاجتماعي والاقتصادي الجاد المتمثل في هذه المهمة التمويلية لن يبلغ أهدافه المسطرة إلا إذا كانت بعض الشروط المعنوية والاجتماعية والاقتصادية ملازمة وحاضرة :

1- بالانسجام من الثوابت، من محبة الوطن والتعاملات الإسلامية واحترام الحريات.

2- بالإصلاح الاقتصادي بتشجيع المبادرات والمحافظة على المال العام ومراقبة الإنجازات، وبالإصلاح الاجتماعي بالاهتمام بالسلوك وأخلاق المجتمع واحترام العمل كقيمة حضارية.

3- بالتضامن القوي بين فئات المجتمع وبالتكافل الاجتماعي الذي يبعث من جديد الثقة اللازمة لتطوير المجتمع.

سيدي الرئيس،

إن الفلاحة في الجزائر ما تزال تحتاج إلى تطور وحماية ودعم وإن مشروع الدعم الفلاحي ما زال يحتاج هو الآخر إلى الجهد والمال والتقنيات والاختيارات الصحيحة، لبلوغ المؤسسة الفلاحية المرجوة، مؤسسة فلاحية تحدث النشاط الدائم وتكون محورا للشغل وللاكتفاء الذاتي الذي يغطي في الوقت اللازم احتياجات المواطن الغذائية، ولا يكون هذا، سيدي الرئيس، إلا باستدراك نقائص الميدان من ضعف برمجة وضعف مشاركة البنوك في العمليات الاستثمارية الفلاحية وضعف المراقبة المالية للمخطط الفلاحي وفي عدم بلوغ السوق لتغطية الاحتياجات الضرورية في المواد والمنتجات الاستراتيجية والمنتجات ذات الاستهلاك الواسع للمواطن البسيط.

كل هذا يفرض على مسيري القطاع ما يأتي :

1- ابتكار طرق ذكية لإيصال مال الدعم إلى الجهد الحقيقي للإنتاج وللمنتوج مباشرة.

2- إلزام البنوك المختصة في القطاع الفلاحي أن تساير وتساند الجهد الاستثماري الفلاحي مباشرة، بتوفير وتسهيل القروض حتى يتسنى للفلاح إتمام المشاريع الاستثمارية وتشجيع المبادرات.

السيد عبد الرحمان برقية : شكرا سيدي الرئيس.  
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

معالي الوزراء،

الإخوة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا نحمد الله ونشكره على هذه الأمطار التي سقطت في بلادنا الكريمة ونتمنى أن تكون مباركة إن شاء الله.

سيدي الرئيس،

إن توجه الدولة نحو العصرية والتنمية المستدامة والواقعية ومؤشرات النية الصادقة لهذا، بضخ الأموال اللازمة والجهود المعتمدة في كل الميادين لدليل على حسن التوجه، وإن كان هذا متأخرا وفي مراحل التنفيذ الأولى إلا أنه المسلك الوحيد للانطلاقة الحقيقية للتنمية.

إن خوض هذا المسار في أوجهه المتعددة لبلوغ النقائص المختلفة يتطلب من كل الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين التفاهم والتفهم والتعاون الضروري لتجاوز الصعوبات والتصدي لها وللتحديات التي تواجه مشروع تطوير المجتمع التي تختص بها المرحلة في الداخل والخارج، من تأخر في بعث التنمية وعجز المؤسسات الاقتصادية والمالية عن مسايرة العمليات الاقتصادية الجديدة والمبادرات الاستثمارية المحلية والوطنية، وغياب المعلومات الشاملة بالقطاعات المختلفة والدراسات المختصة والاستشراف المستقبلي، عوائق كبيرة ومتنوعة تسهل منافسة اقتصادنا الفتى ولاسيما أمام ضغط النمط الاقتصادي والتجاري السريع من الخارج عبر شروط الشراكة والمعاهدات الدولية والتجاوزات والتدخلات العسكرية والسياسية والسباق العلمي والمعرفي الذي يغذي كل يوم السوق العالمية بالتقنيات والمنتجات المختلفة ليفرض على كل منا وخاصة على الحكومة المواقف السياسية والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لحماية استقلالية هذا الشعب وعيشه الكريم.

وإذ نثمن كل الجهود المالية والبشرية في تخفيض المدبونية ومواصلة تمويل المشاريع المهيكلية من جهة، ومن جهة أخرى تخفيض الضغط الجبائي بتبسيط تدابير والتكفل بالحاجات الأساسية للمجتمع وكذا دعم بعض النشاطات الاقتصادية والاجتماعية كدعم القمح اللين وحب الأكياس ومنحة التمدن.

ونشكر أيضا أعضاء اللجنة على إغائهم الزيادات المدرجة في تعريف قسيمة السيارات السياحية التي تسير بالمازوت ( المادة 17)، والزيادة في الرسم الإضافي على المازوت ( المادة 42).

إذ يفرض المنطق تسبيق عرض هذا التقرير عن مشروع قانون المالية والميزانية لكل سنة حتى يتسنى للمتتبع تقييم عامل الموازنة والمقاربة بين أرقام العرضيين.

إن التدابير المقدمة في مشروع قانون المالية لسنة 2008 والتي تم من خلالها تحديد الأولويات التنموية والاختيارات الأساسية المنتهجة خلال سنة 2008، من تخفيض للضغط الجبائي والضريبي على المواطن، تدعونا إلى تأكيد أهمية شريحة أساسية من المجتمع تصل إلى حوالي 8 ملايين عامل وهي الفئة أو الطبقة المتوسطة، وهي سبب تماسك المجتمع، وهي اليد العاملة والمنتجة التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني.

إن المادة 05 من قانون المالية التي جاءت برسوم تحسب على ضريبة الدخل الشامل كان المتضرر منها هم أولئك الذين اعتبرناهم الفئة العالية في المجتمع.

إننا في حركة مجتمع السلم نعتقد أن الزيادات الأخيرة في الأجور على ما فيها من ايجابية، لم تلب طموحات كثير من الشرائح وخاصة في قطاعي التربية والتعليم، والشؤون الدينية، رغم ما يمثلونه من أولوية، فما يزال هاجس ضمان الاحتياجات المادية الأساسية يعوق أداءهم التربوي والتوجيهي.

كما أن الزيادات في الأجور في حد ذاتها أصبحت لا تمثل للمواطن انشغالا أساسيا إلا بالقدر الذي يحقق له الاستقرار في قدرته الشرائية، ويوفر له الحياة الكريمة دون أن يفكر في الكماليات.

إن عدم التفكير في حماية الطبقة المتوسطة التي تمثل حوالي نسبة 70٪ من المجتمع من ضعف القدرة الشرائية، ومن ارتفاع مستويات التضخم، ومن ضعف قيمة الدينار، ومن سيطرة المضاربين واحتكار السوق، سيدفع لا محالة إلى حدوث اختلالات على مستوى الاستقرار الاجتماعي.

إن المفارقة بين ظاهرة الوفرة المالية الكبيرة، وحالات الفقر المستشرية لدى طبقات واسعة من المواطنين، تدفعنا إلى المطالبة ببرنامج اقتصادي تكميلي يهدف إلى استثمار جاد وفعال يتم من خلاله توفير فرص عمل دائمة وحقيقية، تظهر آثاره في رفع مستوى المعيشة، والحد من حالات الانحراف.

إن تحقيق العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل والمدروس لفرص العمل، والتكوين، ومحاربة مظاهر الثراء غير المشروع وتثمين الجهد، واعتماد سياسة التوازن بين جهات الوطن، أصبحت اليوم

3- إن تعدد المستثمرين الفلاحيين أصبح يلزم فرض مخطط فلاحى سنوي لكل ولاية محترما خصوصياتها الإنتاجية.

4- خصم نسبة مئوية من مال الدعم لتنشيط الإرشاد الفلاحي والتكوين الفلاحي لكي تحظى المشاريع الاستثمارية الفلاحية بالتأطير اللازم، حتى نضمن النجاح الضروري لاستدامة التنمية في هذا القطاع.

5- حماية الفلاح من الكوارث الطبيعية (من حرائق وفيضانات والأمراض) عن طريق الضمان الفلاحي.

6- تطوير القرض الفلاحي حتى يتسنى للإطارات الشابة والفلاحين الخوض في تحسين المنتجات وتوزيعها التي نفتحم بها ميدان التصدير. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة :** شكرا السيد برقية عبد الرحمان، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد محمودي، فليتفضل.

**السيد محمد محمودي :** الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السادة الوزراء، السادة النواب، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن النتائج المحققة على الصعيد التنموي، والمؤشرات الاقتصادية المقدمة تدعو إلى الارتياح والتفاؤل، وكذلك شأن حالة الاستقرار التي يشهدها الاقتصاد الوطني، غير أن ذلك يدفعنا مع ذلك إلى تسجيل ما يأتي :

- إن التحولات الاقتصادية المحلية والدولية تدعونا إلى الإسراع في استكمال الإصلاحات الاقتصادية، وتجديد المنظومة القانونية والتشريعية التي من شأنها تخليص القطاع الاقتصادي من تبعات مراحل سابقة، وللتأقلم مع معطيات المرحلة الراهنة.

وحيث أن المادة 160 من الدستور تنص صراحة على تقديم الحكومة عرضا عن صرف الاعتمادات المالية لكل سنة، ويحدد القانون المالي رقم 84-11 هذه الآلية والوثائق التي ترفق وجوبا بقانون المالية وخاصة الوثيقة التي تضبط حصيلة تنفيذ ميزانية السنة الماضية، والتي تحدد كيفيات صرف الأموال الواردة، والرصيد المتبقى منها، وكذا القطاعات التي أنجزت مشاريعها وغطت تكاليفها من تلك التي تعرف عجزا وتحتاج إلى موارد إضافية.

السيدة يمينة شريف المولودة سيدي عدة : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي الرئيس، السادة الوزراء الأفاضل، إخواني وأخواتي النواب، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نتمن بدورنا مشروع هذا القانون الذي نعتبره خطوة جبارة لمستقبل زاهر بالاستثمار الوطني، وبوجود هذه المبالغ الضخمة وبمساعدة فخامة رئيس الجمهورية في خوض غمار معركة التطوير والازدهار، فإننا نطالب بفرض رقابة صارمة لتسيير هذه الأموال الطائلة، حيث انعدمت قدرة التسيير في بعض المجالات والمديريات العمومية، وكمثال بسيط حاليا بمناسبة عيد العمال أو عيد المرأة أو أعياد أخرى تنفق أموال ضخمة (حسب الفواتير) لتكريم العمال والعاملات، في حين لا يمس هذا التكريم سوى 10 أو 20 عاملا ولا تتعدى هدايا التكريم طاقما للقهوة أو الشاي أو ساعة حائط، فما مصير المبالغ الأخرى؟ وأين الرقابة؟

سيدي الوزير، نطالب بمعاينة كل من سولت له نفسه اختلاس هذه الأموال كي يكون عبرة للآخرين.

أما بالنسبة إلى السيد وزير التضامن الوطني فإننا نتساءل أين أنتم من ولاية غليزان؟ في الأسابيع القليلة الماضية تم توقيف 2060 عاملا وعاملة عن عملهم، وقد شغلوا مناصبهم مدة أكثر من 10 سنوات في إطار الشبكة الاجتماعية في مستوى مديريات الولاية، ويقول مدير النشاط الاجتماعي إنه يقوم بعملية تطهير لقلعة السيولة والسبب بسيط هو أن هؤلاء العمال غير متزوجين، فهل يعقل أن نطلب من هؤلاء الشباب أن يكونوا أرامل أو متزوجين؟ هل يعقل هذا، سيدي وزير التضامن الوطني؟! إننا نناشدكم من هذا المكان ونطلب منكم التدخل في هذه المهزلة، فأين يذهب هؤلاء الشباب طالما أنكم تحاربون "الحرقة" وتمنعون الهجرة؟ يجب عليكم اتخاذ الإجراءات اللازمة.

أما في إطار الوظيف العمومي، وقبل أن أتطرق إلى هذا الموضوع أعلمكم أنني كنت نقابية قبل أن أكون نائبة، بالنسبة إلى منحة الواحد من 40 التي خصصت للعمال المؤقتين منذ سنة 1992 وهي حق لهم لم يتقاضونها إلى حد الآن، فبعد انتهاء الإجراءات اللازمة لمنحها للعمال اعتبر مدير الإدارة المحلية أن هذه المبالغ ضخمة ويجب عدم تقديمها للعمال بل تقليص السنوات، أي تخفيض المبلغ الممنوح لهم من قبل الدولة، لذا فإننا نطالب السيد وزير المالية بالتدخل في هذه القضية ومنع هذه المهزلة والتجاوزات وإيجاد حل سريع.

أكثر من ضرورة للحد من الآفات الاجتماعية ومظاهر الانحراف والخروج عن القانون وتخفيض المعدلات المرتفعة للجريمة.

وإذ نؤكد ما قاله السيد رئيس الجمهورية في افتتاحه أمس للسنة القضائية بأن الوقاية من الإرهاب والفساد ومحاربتهما هما مدار الإصلاح في كل الميادين.

إن الجزائر تعرف نقصا كبيرا في عدد المساجد مقارنة بدول شقيقة وفي قلة تأطيرها حيث أن المسجد كمرفق عمومي لا يدخل في مخططات التنمية رغم الجهود المبذولة إلى يومنا هذا، مما يستدعي التدخل المباشر للدولة من أجل بناء المساجد وصيانتها، وتوفير الإطارات لها من خلال توفير الأغلفة المالية اللازمة لذلك.

إن ضبط قيمة الدينار وإعادة تثمينه باتت اليوم أمرا ملحا على مسار الاقتصاد الوطني لسببين اثنين: أولهما التغطية الممتازة من الاحتياطي من العملة الأجنبية والذي يجعل البلد ضمن مجموعة الخمس الأوائل الأكثر احتياطي من العملة الصعبة عالميا.

والسبب الثاني ارتباطنا الشديد بالسوق العالمية عن طريق الواردات.

كما يجب إعادة النظر في سياسة منح القروض من حيث وجود الفائدة ابتداء، واعتماد القرض الحسن للسكن على غرار القرض الحسن لاقتناء السيارة، حتى يتسنى لشريحة كبيرة من المواطنين الاستفادة من ذلك لأن العائق الأساسي هو مبدأ الفائدة ومبدأ المعاملة الربوية التي ينتزعه كثيرون عن تداولها.

ألم يحن الوقت بعد لتلبية رغبة شرائح واسعة من المجتمع المطالبة بفتح شبابيك وفروع بنكية إسلامية خالية من المعاملات الربوية؟

- إن حيثيات المادة 59 في منع التنازل عن السكنات المدعومة من الدولة يجب ألا تسري سوى على السكنات المنجزة من قبل الدولة بنسبة 100٪ أي السكنات الاجتماعية.

إن تأخر إنجاز المشاريع التنموية رغم الأغلفة المالية المرصودة لها وعدم احترام آجال الإنجاز سيعمل على عرقلة عملية...

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيد محمد محمودي، وأحيل الكلمة إلى السيدة يمينة شريف المولودة سيدي عدة، فلتفضل.

سيدي الرئيس،  
عندما ننظر في هذا المشروع، وإلى كيفية توزيع ميزانية سنة 2008 على القطاعات، تنشر الصدور وتطمئن القلوب، نتمنى من المسيرين في المستويين العالي والقاعدي أن تسيير هذه الميزانية بميزان العدل بداية بالمناطق المعزولة والمتضررة، وأن تتبع برقابة صارمة.

أولا/ أتطرق مباشرة إلى بعض النقاط الحساسة في مستوى ولاية المدية وهذا نداء من مواطني هذه الولاية، في مقدمتها ما يخص الطريق الوطني رقم 01 الذي أصبح يشكل خطورة على المارة وهذا راجع إلى انجراف التربة وتساقط الصخور، مما أدى إلى إغلاق الطريق لمرات عديدة مدة يوم أو يومين أو أكثر، وحدث هذا جراء تساقط الأمطار الخريفية القليلة فما بالك بأمتار فصل الشتاء حيث يضطر المسافرون والمارة القادمون من الجنوب أو من الولاية نحو البلدة أو العاصمة إلى استعمال طريق خميس مليانة بولاية عين الدفلى، ناهيك عن بعد المسافة وارتفاع السعر، والأكثر تضررا من كل هذا هم الطلبة الجامعيون. وكما يقول المثل، وأستسمحكم في استخدام هذه العبارة " قال : "أين أذنك ؟ قال : هذه أذني"، فلدينا الطريق الرابط بين ولاية المدية والبلدة مرورا ببلدية العمارية وحمام ملوان أقل مسافة، من سيدي نعمان إلى المدية بدل الذهاب إلى عين الدفلى ومن ثمة إلى البلدة أو العاصمة، لذا أقترح وألح، وأكرر، على الإسراع في إنجاز الطريق الوطني رقم 64 الرابط بين ولايتي المدية والبلدة مرورا بدائرة العمارية التي تربط في الوقت نفسه الشمال بالجنوب، وهو أقصر وأوفر، كما سيسهم في فك العزلة عن المنطقة حيث أصبحنا والحمد لله نتمتع بنعمة الأمن والأمان بفضل المصالحة الوطنية.

كما أقترح في الوقت نفسه إغلاق الطريق الوطني رقم 01 الذي قلت في بداية مداخلتني أنه أصبح يشكل خطرا على المارة، في منطقة شقة لإعادة إصلاحها قبل حدوث كوارث قد تؤدي بأرواح الأبرياء، وقد حدث ذلك بالفعل، وحيث لم ينفع الندم بعده.

ثانيا/ إلى متى تبقى بلدية سيدي نعمان محرومة من التوسع العمراني والتنمية بسبب العقار؟ متى تستفيد بلدية سيدي نعمان من المستشفى والملعب وغيرها من المشاريع وكلها متعلقة بالعقار الذي كان وما يزال غامضا منذ عشرات السنين؟

لذا نطلب من سيادتكم أخذ هذه القضية بعين الاعتبار والنظر فيها بجدية، فإذا كان هذا العقار ملكا للدولة فلتتخذ الإجراءات الممكن اتخاذها بعين الصواب، وإذا كان هذا الأخير ملكا لأصحابه فهناك حلول أخرى كالتعويض. فبدلا من أن تفقد

كما أن لدينا بعض التوصيات، حيث أننا نطالب بالآتي :

- الفصل النهائي في قضية نزع الملكية.
- توفير النقل المدرسي في المناطق المعزولة.
- رفع قيمة منحة التمدريس.
- رفع قيمة منحة المرأة الماكثة بالبيت.
- إنشاء مراكز صحية في المناطق المعزولة، خاصة مراكز التوليد.
- تشجيع الاستثمار الوطني.
- إنشاء قنوات متخصصة للتلفزة الجزائرية لتوعية الشباب في مجالات العمل والاستثمار، وتمكينهم من الاطلاع على وكالات التشغيل الموجودة وكيفية العمل.
- وضع لجنة برلمانية لمتابعة لجنة دراسة الملفات الخاصة بالسكنات الاجتماعية وكيفية توزيعها.
- إنشاء معاهد خاصة باستصلاح الأراضي البور لتصبح أراض صالحة للزراعة.
- توفير مناصب شغل للشباب.
- دعم الفلاحين والموالين.
- إنشاء مؤسسات استثمارية في مستوى الولاية.
- تدعيم قطاعي الثقافة والسياحة وكذا قطاع الشباب والرياضة وإيلائهم الاهتمام الكبير.
- توفير مناصب شغل دائمة في قطاعي التربية والصحة، والقضاء على عقود ما قبل التشغيل في هذه الميادين.
- الإسراع في إنجاز مشروع 100 محل للشباب في كل بلدية، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة :** شكرا السيدة يمينة شريف المولودة سيدي عدة، هناك نقطة نظام، تفضل.

**السيد منجي جودي (بيدي نقطة نظام):** نتأسف لعدم حضور أعضاء الحكومة وحتى وزير العلاقات مع البرلمان، مما يمس بمصداقية هذا البرلمان، والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** الرسالة وصلت، وأحيل الكلمة إلى السيدة خميسة قرقور، فلتتفضل.

**السيدة خميسة قرقور :** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني أخواتي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيدات والسادة رجال الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
ويعد،

ننوه في حركة مجتمع السلم بالجهود المبذولة في عملية الإصلاحات، كما ننوه بالعمل الجبار الذي قامت به لجنة المالية والميزانية.

السيد الرئيس، إن الأهداف الكبرى المسطرة في برنامج رئيس الجمهورية والتي من خلالها أعد كذلك السيد رئيس الحكومة برنامج الذي صوت عليه مجلسنا الموقر في الدورة الربيعية، تهدف إلى تحسين معيشة المواطن والتكفل باحتياجاته المتزايدة وتطوير الخدمة العمومية وعصرنتها، جعلت المواطن الجزائري ينتظر الفرج ويعيش على الأمل، وأعتبر شخصيا ما ورد في برنامج الحكومة ميثاقا وعهدا بين الحاكم والمحكوم، وما أوجنا اليوم إلى تعزيز الثقة بين الحاكم والمحكوم.

سيدي الرئيس، لكل هذه الاعتبارات أصبح من الواجب علينا إعداد ميزانية تماشى ومتطلبات المواطن والتحول الاقتصادي العالمية التي لامر منها، وبعد اطلاقنا على مشروع قانون المالية وميزانية التسيير والتجهيز لسنة 2008، وجدناها مبنية على موارد المحروقات في عمومها والجبائية أحيانا، وهذا غير كاف لميزانية تأمل من خلالها المعيشة الحسنة للمواطن، لذا يجب التفكير في أداة أخرى خارج المحروقات من أدبياتنا في حركة مجتمع السلم أن نقول للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت، فإنني أؤمن بعض الإصلاحات في قطاعات مختلفة رغم أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب. لذا أقترح ما يأتي :

(1) الاستمرارية في استكمال مسار الإصلاحات وفق استراتيجية تماشى ومتطلبات الشعب والتحول الاقتصادي العالمية.

(2) إصلاح المنظومة المالية والمصرفية مع الحرص على تفعيل دور البنوك في دعم الاستثمار.

(3) ضرورة اتخاذ إجراءات مستعجلة لحل إشكالية بعض المؤسسات العمومية المعطلة منذ سنوات لاهي منتجة، ولا ريعها يعود على خزينة الدولة.

(4) أما فيما يخص شبكة الأجور، فإنني أؤمن هذا الإجراء، فهي ما تزال تحتاج إلى مراجعة في بعض التصنيفات، لأن الأمر يقتضي ضرورة التوازن بين كتلة الأجور والقدرة الشرائية، وأقترح إعادة النظر في القانون الأساسي للأجور خاصة الخاص بعمال الصحة والتربية.

البلدية مشاريعها التنموية بسبب عدم توفرها على أراضٍ للبناء، أقترح تعويض أصحاب الأراضي كما هو معمول به في أماكن عديدة وبذلك نكون قد عالجتا علة صعب علاجها من عشرات السنين، أدت إلى خلافات وصراعات وفتن وأدت حتى إلى الوقوف أمام المحاكم بين البلدية والمواطنين وأصحاب الأرض.

ثالثا/ إنها صرخة أطفال من أعماق الأرياف والمناطق المعزولة من ولاية المدية، حيث تعدم تماما وسائل النقل المدرسي مما دفع العديد من التلاميذ والطلبة إلى مقاطعة الدراسة، لهذه الأسباب وغيرها كالتدفئة في فصل الشتاء والتهوية في فصل الحر صيفا. وهنا نتساءل: إلى أين سيذهب هؤلاء؟ وما مصيرهم في ظل البطالة والجوع والأمية؟ وتوجد بالطبع حالات مثل هذه في المناطق المعزولة والفقيرة في المستوى الوطني.

رابعا/ قضية الشباب التي أصبحت الشغل الشاغل للأمة، وكما تتبعنا وعن كتب واهتمام، كلمة فخامة رئيس الجمهورية في إيلائه العناية الكاملة للشباب، لذا نرجو ونطمح أن تكون هذه الرسالة قد وصلت إلى قلوب وأذهان السادة المسؤولين في المستويين العالي والقاعدي، للاهتمام والتكفل بهذه الشريحة وإدماجها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بدل نسيانها وتركها تتخبط بين الهروب والانتحار والتشرد والضياع، وتجاهل في الوقت نفسه أن هؤلاء الشباب هم رجال وبنات المستقبل.

خامسا/ وهي توصيات، الكف أو الحد من خصخصة المؤسسات العمومية وإغلاق بعضها وتسريح العمال، وهو ما زاد من تدهور معيشة المواطن وحرمانه من العيش الكريم في بلد الشهداء والحرية والمجاهدين.

في الأخير أشكركم على كرم الإصغاء، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، الصحة والعافية لمجاهدنا الأوفياء، عاشت الجزائر شامخة معززة بكرامة أبنائها، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيدة خميسة قرقور، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد غربي، فليتنفضل.

السيد محمد غربي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا وحبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم.

سيدي رئيس المجلس المحترم،  
السادة معالي الوزراء،  
السيدات والسادة النواب،

- بضرورة إضافة مستشفيات وقطاعات صحية جديدة بالولاية.  
- بإيلاء العناية والاهتمام بالأطباء الأخصائيين لولايات الجنوب.  
- فيما يخص التحاليل الطبية تفتقد ولايات الجنوب إلى  
المخابر المختصة، فنرجو أن تدرج عملية إجراء التحاليل على  
مستوى الصيدلة.

السيد معالي وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :  
إننا نطالب ونعمل جميعا على ضرورة تمكين الشباب المستثمر  
من الحصول على قروض دون فائدة، لتمويل مشاريعهم  
الاستثمارية.

معالي وزير السكن والعمران :  
نطالب بإعداد النظر في معايير توزيع السكن الاجتماعي،  
وتكثيف برامج البناء الريفي وخاصة في المناطق الريفية  
وولايات الجنوب.

أخيرا، وفقكم الله وسدد خطاكم لما فيه خير البلاد والعباد، دتمم  
ذخرا للدولة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيد محمد غربي، وأحيل الكلمة  
إلى آخر متدخل السيد محمد مسعودي، فليفضل.

السيد محمد مسعودي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة  
والسلام على أشرف المرسلين.  
السيد الرئيس،  
السادة أعضاء الحكومة،  
زميلاتي زملائي النواب،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،  
لا تعد منطقة ورقلة مقر الولاية فحسب بل هي عاصمة الجنوب،  
ومنطقة محورية استراتيجية هامة، للربط بين مختلف الولايات،  
كما أنها تعد مدينة البترول، إلا أن كل هذه المواصلات لا تنطبق  
على هذه المدينة التي تتخبط في عدة مشاكل منها :  
1- مقر ولاية ورقلة، ليس لديها مديريين مهمين وهما العمود  
الفكري للولاية وهذا لمدة سنتين ويتعلق الأمر بمدير الإدارة  
المحلية ومدير التنظيم.

السيد الرئيس،  
يستاء المواطنون أمام عجز المديريتين الواضح للعيان وعدم  
اتخاذ القرارات وتعطيل مصالح المواطنين وعدم السير الصحيح

5) العمل على إيجاد آليات لرفع قيمة الدينار حتى يصبح  
مساويا أو قريبا من الأورو، فأين خبراءنا؟

6) تميم دعم الدولة لحليب الأكياس، إلا أن هذا النوع من  
الحليب يغطي ويلبي حاجات سكان الشمال والوسط، ولا يلبي  
حاجات سكان الجنوب وهذا لبعده المسافات وشدة الحرارة، لذا  
أقترح دعم مسحوق الحليب لولايات الجنوب.

أما فيما يخص مشروع ميزانية التسيير والتجهيز لسنة  
2008، فإنني ألاحظ عدم التوازن في توزيعها خاصة عبر بعض  
الولايات، لذا أتساءل معالي الوزير أين شعار المرفوع "ضرورة  
تطبيق سياسة التوازن الجهوي" وبصفتي نائبا عن ولاية الوادي،  
أتساءل عن موقع ولايتنا من هذه الميزانية؟

السيد معالي وزير العدل حافظ الأختام، إن ولاية الوادي تشتمل  
على ستة محاكم، وقد استفادت من مجلس قضائي منذ أكثر  
من ثلاث سنوات وتم تدشينه من قبل رئيس الجمهورية وهو ما  
يزال لم يستغل إلى حد الآن، وما يزال المواطن ينتقل إلى ولاية  
بسكرة على مسافة 440 كلم ذهابا وإيابا، قصد سماع النطق  
بالحكم، فأين سياسة تقريب الإدارة من المواطن ؟

السيد معالي وزير النقل، إن ولاية الوادي تمتلك مطارا له  
معايير ومقاييس دولية، وما يزال حجاجنا الميامين ينتقلون إلى  
البقاع المقدسة من مطارات ولايات مجاورة كورقلة وغرداية  
التي تبعد عن ولايتنا بمسافات تقارب 300 أو 500 كلم.

السيد معالي وزير التربية،  
- أين القانون الأساسي للمعلم؟  
- ما هي الإجراءات المتخذة لحل ظاهرة الاكتظاظ في المدارس؟  
- ضرورة الاهتمام بالطب المدرسي وخاصة في المناطق النائية.

معالي وزير التربية،  
لدينا مشكلة قديمة جديدة وهي : إنجاز ثانوية جديدة ببلدية  
البياضة - دائرة البياضة وهي لم تنجز منذ أكثر من 5 سنوات،  
والاكتظاظ متزايد بالثانوية الوحيدة حتى بلغ عدد المتدربين  
1200 طالب، رجائي إيجاد حل مستعجل لهذه المعضلة.

أشكر السيد معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،  
على الزيارة العاجلة التي قام بها لولاية الوادي، عند سماعه  
بتسجيل مرض التيفويد ونقول له جزاك الله كل خير ونطالبه :  
- بضرورة تفعيل البرامج الوقائية ومتابعتها سيما الأمراض  
المعدية.

للأشغال والتجهيز ولأن منطقة "طيبات" بحاجة ماسة إلى هذا المستشفى، أطلب من معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات ومن معالي وزير المالية التكفل بهذه العملية.

قطاع التشغيل :

رغم وجود مناصب شغل بالولاية، إلا أن شباب الولاية لا يستفيدون منها، خاصة المناصب الدنيا التي لا تحتاج إلى أي تأهيل أو أي مستوى عال، حيث أن نسبة نصيب أبناء الولاية منها، قليلة جدا وهذا راجع إلى البيزنسة والبروقراطية وعدم مراقبة مكاتب الشغل.

القطاع الفلاحي :

تعتبر غلة النخيل في ولاية ورقلة هي المدخول المتوسط لأغلب المواطنين، خاصة منطقة "واد ريغ" لذا نطلب منكم دعم الكهرباء ليصبح مجانا، في مجال الفلاحة لغرس النخيل وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة :** شكرا وبارك الله فيكم، نستأنف أشغالنا في الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين بعد الزوال وستخصص هذه الجلسة لمواصلة المناقشة ثم الاستماع إلى رؤساء المجموعات البرلمانية وإلى ردود السادة وزراء القطاعات الآتية الفلاحة والتنمية الريفية والتجارة والسكن والعمران، التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين والتعليم المهنيين.

شكرا والجلسة مرفوعة، والسلام عليكم.

**رفعت الجلسة في الساعة الواحدة  
والدقيقة السادسة زوالا**

في هذه الولاية، لذا أطلب منكم التعيين الرسمي لمديرين لضمان السير الحسن لهذين المديريتين.

قطاع الري :

فيما يتعلق بمشكل صعود المياه، والذي خصصت له الحكومة، بفضل برنامج فخامة رئيس الجمهورية لدعم النمو، غلانا ماليا معتبرا منذ 3 سنوات، إلا أن وتيرة الإنجاز التي تكفلت به شركتين أجنبيتين، لم تعط ثمارها، هذا مما أثر سلبا في معيشة السكان وجعلها جحيما لا يطاق، بالإضافة إلى ما سببته هذه الوضعية من تعطيل لحركة المرور عبر كل أحياء وشوارع المدينة وقدم صورة سلبية عن الطابع العمراني والتهيئة العمرانية، إضافة إلى ذلك رسم صورة بشعة عن الشركات الأجنبية التي منح لها المشروع لتقديم خدمات أفضل وأحسن من حيث نوعية الإنجاز، أي الارتباط بالمواعيد. إلا أنها تجاوزت المواعيد المحددة لها والعمل الذي أنجز كان بإمكان أي شركة وطنية أو محلية القيام به، وبقي المواطن وحده من يسدد الفاتورة.

قطاع الصحة :

عدت الوزارة المعنية بفتح مستشفى " المؤسسة الاستشفائية العمومية لدار الطيبات " والتي يتعدى عدد سكانها 55 ألف ساكن، وعدت الولاية بدعم المشروع على حساب ميزانية الولاية.

السيد الرئيس، نلاحظ أن هذا المستشفى سوف لن تكتمل به الأشغال إلا بعد مرور 10 سنوات أو أكثر وفقا للاعتمادات المخصصة له في ميزانية الولاية والمقدرة بمليار سنتيم لكل سنة، مع العلم أن العملية أو المشروع، يحتاج إلى 43 مليار سنتيم

## ملحق : تدخل كتابي

ورغم ذلك بقي الوضع الاجتماعي لكثير من فئات الشعب بحاجة إلى تحسن وإلى تكفل أكثر أولهم فئة الشباب.

سيدي الرئيس،

إن الاستراتيجية التي أمر فخامة رئيس الجمهورية بوضعها والتفكير فيها والمتعلقة بوجوب التكفل أكثر بالشباب تبدأ أولاً من التكفل بأسرته، فالشباب الذي يعيش في أسرة بطالة أو فقيرة ليس كالشباب الذي يعيش في أسرة عاملة أو غنية.

سيدي الرئيس،

من هنا تحدث الفجوة وتتسع بين شباب متكفل به وشباب غير متكفل به في البلد الواحد، لذا يجب التكفل الفعلي بالطفل قبل أن يصبح شاباً ومنذ الولادة حتى نضمن له العيش الكريم والتغذية السليمة والتغطية الصحية وحمايته من الدخول المبكر في عالم الشغل والبحث عن المال بأية وسيلة كانت وذلك تجسيدا لدولة القانون وللعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة بين أفراد الشعب الواحد.

سيدي الرئيس،

في هذا الصدد أقترح وألح على اقتراحي إنشاء صندوق خاص بالمنح العائلية يتم تمويله ببعض الجبايات والاقتطاعات ومشاركات أرباب العمل والمؤسسات العمومية والخاصة يكون دوره ضمان منحة عائلية لكل طفل جزائري منذ ولادته وحتى الانتهاء من التمدرس وبلوغه سن الرشد، وذلك مهما كانت الوضعية الاجتماعية والمهنية للعائلة.

سيدي الرئيس،

إن الأب البطل يحرم أولاده من كل حقوقهم الاجتماعية وهي:

- عدم التمتع بأجرة الأب لأنه بطل.
- عدم الاستفادة من المنحة العائلية لأن الأب بطل.
- عدم التغطية من الصحة لأن الأب بطل.
- والعكس صحيح بالنسبة إلى أبناء الأب العامل.

السيد موسى بن طيفور : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر

زميلاتي وزملائي النواب،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

أما بعد،

من هذا المنبر نحي ونشكر ونؤيد معالي رئيس الحكومة السيد عبد العزيز بلخادم الأمين العام للهيئة التنفيذية لحزب جبهة التحرير الوطني على الجهود التي يبذلها من أجل التجسيد الفعلي لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية ميدانياً والمتمثل في المصالحة الوطنية وبرنامج دعم النمو الاقتصادي ومحاربة الفساد بكل أشكاله والنهوض بجزائر الحريات والديمقراطية والتضامن بين كل أفراد الشعب.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للجنة المالية والميزانية على إغائها مادتين من مشروع قانون المالية والمتعلقتين بالزيادة في سعر المازوت والزيادة في قسيمة السيارات.

سيدي الرئيس،

إن فخامة رئيس الجمهورية، حفظه الله وأطال عمره، حريص كل الحرص على التجسيد الكامل لبرنامج ميدانياً، وفي الآجال المحددة، وخير دليل على ذلك هو الاستراتيجية التي أمر بوضعها والتفكير فيها في خطابه الأخير أمام الولاية والمتعلقة بالتكفل أكثر بفئة الشباب.

سيدي الرئيس،

حقيقة إن نسبة النمو فاقت 5.8٪ ونسبة البطالة انخفضت إلى أقل من 13٪ واحتياطي الصرف وصل إلى أكثر من 100 مليار دولار.

فما ذنب هؤلاء حتى يحرموا من حقوقهم وماذا نريد منهم أن يفعلوا بنا وبالجزائر.

سيدي الرئيس،

ونحن نتكلم عن الشباب في هذه الأيام، أتساءل لماذا لا تعمم منحة الطالب على كل الطلبة الجزائريين مهما كانت وضعيتهم الاجتماعية.

- فما ذنب الطالب الذي يكون أبوه مدان لمصالح الضرائب أو لم يسدد مخالفة من المخالفات حتى يمنع من المنحة.

- وما ذنب الطالب الذي يكون أبوه غني حتى يحرم من المنحة.

- وما ذنب الطالب الذي بلغ سن الرشد حتى نربط مصيره بوضعية أبويه ونحرمه من المنحة.

لذا أطلب، سيدي الرئيس، بتعميم منحة الطالب على كل الطلبة الجزائريين مهما كانت وضعيتهم الاجتماعية بمجرد تسجيله في الجامعة.